وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

# جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

# التدقيق البنكي ودوره في الرقابة على البنوك – دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADER) وكالة الونـزة – 489–


من إعداد الطالبين:

تونس لوصيف

فارس يوسف

إشراف الأستاذ:

أ. د. خالد براهمي


## أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| د. موساوي رياض | أستاذ محاضر قسم أ | رئيسا |
| أ.د. خالد براهمي | أستاذ | مشرفا ومقررا |
| د. بوعمرة حسن | أستاذ مساعد محاضر قسم ب | عضوا مناقشا |

السنةالجامعية: 2023 -2024

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

**فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ [البقرة:152]**

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع

واعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتنان، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام

للأستاذ المشرف " **خالد براهمي**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومن وقت ولم يبخل علينا من معلومات ونصائح نشكره جزيل الشكر

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة

وأخيرا اسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل نافعا لنا ويكون سراجا منيرا إلى كل من سيقرأ وينتفع به

# الإهداء

الحمد لله وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي أهديه الى من قال فيهما الله عز وجل "وبالوالدين إحسانا"

إلى من سهرت الليالي من أجلي وعانت الكثير لإسعادي، إلى التي دعواتها ترافقني في كل مكان، **أمي الغالية** حفظها الله

إلى القلب الكبير الذي غمرني وإلى أجمل إنسان في الوجود والذي كان له الفضل في تحقيق أحلامي **والدي العزيز** حفظه الله

إلى **إخوتي** وسندي في الحياة وفقهم الله

إلى من يسأل عن أخباري دوما جدتي الغالية حفظها الله

إلى رفيق دربي **أخي أمين**

إلى من وقف معي في كل صغيرة وكبيرة أخي الصغير **آدم**

إلى أستاذي الفاضل " **الدكتور خالد براهمي**" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

إلى كافة دفعة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي لسنة 2024 وأخص بالذكر

الزميل **سايغي يوسف**

فأسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

يوسف

# الإهداء

**أخيرا تحقق حلم تخرجي**

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى روح فقيدتي وعزيزة قلبي **خالتي فتيحة** رحمها الله وجعلها من أهل الجنة

إلى من كانت تنتظر هذا اليوم، إلا أنها فارقت الحياة.

وأهدي عملي هذا إلى من جعل الجنة تحت أقدامها **أمي الغالية** أطال الله في عمرها وحفظها من كل شر

إلى كل أفراد عائلتي **جدي وجدتي وأخوالي وخالاتي، أختي الصغيرة**

وإلى كل من ساندني لتحقيق حلم النجاح

إلى **صديقاتي** وكل من شجعني وكان معي في كل المواقف وأعانني الى طريق النجاح والخير.

أماني

**ملخص الدراسة :**

تناولت الدراسة أهمية التدقيق البنكي في الرقابة على البنوك وضمان استقرارها المالي، ودوره كآلية رئيسية للتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.و طرحت الإشكالية السؤال الرئيسي حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في دعم الرقابة في البنك كما تضمنت الفرضية الرئيسية وثلاث فرضيات فرعية تتعلق بدور التدقيق الداخلي والرقابة في البنك كما أكدت على أهمية التدقيق البنكي في ضمان سلامة العمليات المصرفية واكتشاف المخالفات والاحتيالات المحتملة وشملت تقييم فعالية التدقيق البنكي، ودراسة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأدوات إحصائية مثل الانحدار المتعدد والمتوسطات الحسابية كما تم اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث والفرضية الرئيسية باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

توصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المدقق الداخلي، والانتماء الإداري لقسم التدقيق، ونزاهة وشفافية المدقق الداخلي في دعم الرقابة على البنوك.

كما توصلت إلى وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للأبعاد المعتمدة في التدقيق الداخلي في دعم الرقابة على البنوك.

وركزت الدراسة على أهمية التدقيق البنكي ودوره في ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي، وتوصلت إلى نتائج تؤكد على الدور الإيجابي للتدقيق الداخلي في دعم الرقابة على البنوك.

Summary

The studyaddressed the importance of bankauditing in supervisingbanks and ensuringtheirfinancialstability, and itsrole as a main mechanism for verifyingcompliancewithlaws and regulations and evaluatinginternal control systems. The problemraised the main question about the extent to whichinternal audit contributes to supportingoversight in the bank. It alsoincluded the main hypothesis and threesub-hypothesesrelated to the role of internal audit and oversight in the bank. It emphasized the importance of bankauditing in ensuring the safety of bankingoperations and discoveringpotential violations and frauds. It includedevaluating the effectiveness of bankauditing, and studyingEfficiency of internal control systems, and verification of compliancewithlaws and regulations.

The descriptive analyticalapproach and statisticaltoolssuch as multiple regression and arithmeticaverageswererereliedupon, and the threesub-hypotheses and the main hypothesisweretestedusing simple regressionanalysis.

# الفهرس العام

| العنوان | الصفحة |
| --- | --- |
| بسملة | |
| شكر وعرفان | |
| الفهرس العام | / |
| فهرس الجداول | / |
| فهرس الأشكال | / |
| مقدمة | أ–د |
| **الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق** | |
| تمهيد | 02 |
| **المبحث الأول: ماهية التدقيق** | 03 |
| المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية التدقيق | 03 |
| المطلب الثاني: أهمية عملية التدقيق | 07 |
| المطلب الثالث: مبادئ عملية التدقيق | 08 |
| **المبحث الثاني: ماهية التدقيق البنكي** | 10 |
| المطلب الأول: مفهوم التدقيق البنكي | 10 |
| المطلب الثاني: أنواع التدقيق البنكي | 11 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أهداف التدقيق البنكي | 12 |
| **المبحث الثالث: الإطار التنظيمي للتدقيق البنكي** | 12 |
| المطلب الأول: معايير التدقيق البنكي | 13 |
| المطلب الثاني: أدوات التدقيق البنكي | 14 |
| المطلب الثالث: الإجراءات التمهيدية والاعمال التفصيلية لعملية التدقيق البنكي | 19 |
| **خلاصة الفصل الأول** | 23 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي للبنوك** | |
| **المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك** | 26 |
| المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك | 26 |
| المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي للبنوك | 27 |
| المطلب الثالث: عمليات التدقيق الداخلي | 29 |
| **المبحث الثاني: الجوانب التنظيمية والتشريعية للتدقيق الداخلي** | 31 |
| المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي | 31 |
| المطلب الثاني: إجراءات منهجية التدقيق الداخلي في البنوك | 32 |
| المطلب الثالث: تطبيقات عملية في مجال التدقيق الداخلي | 38 |
| **المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لدى البنوك** | 42 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية | 43 |
| المطلب الثاني: متطلبات الرقابة الداخلية | 45 |
| المطلب الثالث: العلاقات بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية | 46 |
| **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بوكالة بدر** | |
| المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة | 50 |
| المطلب الثاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر (وكالة ونزة 489) | 53 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة) | 55 |
| خاتمة | 80 |
| قائمة المصادر والمراجع | 83 |
| الملاحق | / |

# فهرس الجداول

# فهرس الجداول:


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | طريقة منهجية التدقيق البنكي | 17 |
| 02 | أهداف التدقيق الداخلي | 28 |
| 03 | عينة الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) وكالة ونزة 489 | 57 |
| 04 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 58 |
| 05 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر | 59 |
| 06 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | 60 |
| 07 | يمثل نتائج اختبار معامل الثبات (معامل ثبات الفا كرونباخ) | 61 |
| 08 | الصدق البنائي لمحاور الدراسة | 62 |
| 09 | الحدود الدنيا والعليا لفئات المتوسط الحسابي | 62 |
| 10 | تحليل آراء الفقرات أبعاد المحور الأول التدقيق الداخلي | 63 |
| 11 | تحليل آراء الفقرات أبعاد المحور الثاني الرقابة | 66 |
| 12 | تحليل الانحدار البسيط لبعد متطلبات المدقق الداخلي ومحور الرقابة | 68 |
| 13 | تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الأولى | 69 |
| 14 | نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد متطلبات المدقق الداخلي. | 69 |
| 15 | تحليل الانحدار البسيط لبعد الانتماء الإداري الى قسم التدقيق ومحور الرقابة | 70 |
| 16 | تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الثانية | 71 |

| | | |
|---|---|---|
| 17 | نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الانتماء الاداري الى قسم التدقيق. | 72 |
| 18 | تحليل الانحدار البسيط لبعد النزاهة وشفافية المدقق الداخلي ومحور الرقابة. | 73 |
| 19 | تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الثالثة | 73 |
| 20 | نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد النزاهة وشفافية المدقق الداخلي. | 74 |
| 21 | تحليل نتائج الانحدار البسيط لمحور التدقيق الداخلي ومحور الرقابة على البنوك | 75 |
| 22 | تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الرئيسية | 76 |

# فهرس الأشكال

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة) | 55 |
| 02 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس. | 59 |
| 03 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر | 60 |

# المقدمة

**مقدمة**

يتصف محيط المنظمات في الوقت الحاضر بدرجة عالية من التعقيد وزيادة حادة في المنافسة، الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من التحديات التي يتعين عليها أن تواجهها وتتكيف معها، وأصبح ملزما عليها إدراك وتحليل الجوانب المرتبطة بالبعد التنافسي في السوق الذي تعمل ضمنه، بعد أن أصبح بقائها واستمراريتها في مثل هذه السوق مرهونا بمدى قدرة إدارتها على توظيف وتوجيه الموارد المتاحة لديها بأقصى كفاية ممكنة لتعزيز ودعم قدراتها التنافسية وانتهاز الفرص السوقية المربحة وفي المقابل تجنب المخاطر التي قد تؤثر عليها.

يلعب التدقيق البنكي دورًا محوريًا في الرقابة على البنوك وضمان سلامتها واستقرارها المالي ، تعتبر البنوك شريانًا حيويًا للنظام المالي، ولذلك فإن أي خلل أو تجاوز في عملياتها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد ككل، يأتي التدقيق البنكي كآلية رئيسية للتحقق من امتثال البنوك للقوانين واللوائح المعمول بها وتقييم كفاية أنظمتها الداخلية للرقابة والإدارة المخاطر، والتأكد من دقة بياناتها المالية وسلامة إجراءاتها، من خلال عمليات التدقيق الدورية، يتم اكتشاف أي ثغرات أو مخالفات ومعالجتها في وقت مبكر، مما يساعد في الحفاظ على ثقة الجمهور والمستثمرين في القطاع المصرفي ويحمي الاقتصاد من الصدمات المالية المحتملة.

**أولا: الإشكالية**

من خلال ما سبـق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم التدقيق الداخلي في دعم الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADER)؟

تنقسم الإشكالية الى أسئلة فرعية كالتالي:

**السؤال الأول:** هل يوجد في متطلبات التدقيق الداخلي أثر في الرقابة البنكية؟

**السؤال الثاني:** هل يوجد في الانتماء للقسم الإداري للتدقيق أثر في الرقابة البنكية؟

**السؤال الثاني:** هل يوجد في نزاهة وشفافية المدقق الداخلي أثر في الرقابة البنكية؟

**ثانيا: فرضيات البحث:**

تتفرع الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية التالية:

**الفرضية الرئيسية:**

عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للأبعاد المعتمدة في التدقيق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة (α 0.05).

**الفرضية الفرعية الأولى:**

عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لمتطلبات المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة (α 0.05).

**الفرضية الفرعية الثانية:**

عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للانتماء الاداري لقسم التدقيق والرقابة في البنك عند مستوى دلالة (α 0.05)

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بنزاهة وشفافية المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة (α 0.05)

**ثالثا: أهمية الدراسة**

تكتسب الدراسة حول موضوع التدقيق البنكي ودوره في الرقابة على البنوك أهمية بالغة في ظل التطورات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي فالتدقيق البنكي يمثل آلية رقابية فعالة لضمان سلامة العمليات المصرفية واكتشاف أي مخالفات أو احتيالات محتملة، فضلاً عن تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية كما أن التدقيق يساهم في التحقق من امتثال البنوك للقوانين واللوائح المعمول بها، مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويحافظ على استقراره

واستدامته. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه الدراسة معلومات قيمة للإدارة العليا والمساهمين حول أداء البنك وإدارة المخاطر، مما يساعد على اتخاذ قرارات أفضل وتحسين الحوكمة لذلك تعد هذه الدراسة ذات أهمية حيوية للمساهمة في حماية أموال المودعين وضمان شفافية وسلامة العمليات المصرفية.

**رابعا: أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة حول موضوع التدقيق البنكي ودوره في الرقابة على البنوك إلى تحقيق عدة أهداف.

تسعى إلى تقييم مدى فعالية عمليات التدقيق البنكي في اكتشاف المخالفات والاحتيالات المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه العمليات.

تركز على دراسة كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنوك، وتقديم توصيات لتعزيزها وتحسينها كما تهدف إلى التحقق من مدى التزام البنوك بالقوانين واللوائح المصرفية المعمول بها، والكشف عن أي مخالفات أو ثغرات قد تؤثر على سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

تقييم دور التدقيق في تحسين إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة داخل البنوك، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

تهدف إلى توفير توصيات وحلول عملية لتعزيز دور التدقيق البنكي في الرقابة الفعالة على البنوك، مما يساهم في حماية مصالح المودعين والمساهمين وضمان استدامة القطاع المصرفي.

**خامسا: مبررات اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب التي تدفع إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع ما يلي:

**الأسباب الموضوعية:**

**الأسباب الذاتية:**

1. الرغبة في تطوير المعرفة والخبرة في مجال التدقيق البنكي والرقابة المصرفية.
2. الاهتمام بدراسة وفهم الآليات والعمليات التي تحكم عمل البنوك وتضمن سلامتها واستقرارها.
3. الحاجة إلى اكتساب مهارات تحليلية وبحثية في مجال التدقيق والرقابة المصرفية.
4. الطموح المهني للعمل في مجال التدقيق البنكي أو الرقابة المصرفية.

**الأسباب الموضوعية:**

1. أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني وضرورة حمايته من المخاطر والاحتيالات.
2. الحاجة إلى تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية في البنوك لضمان كفاءتها وفعاليتها.
3. ضرورة التحقق من امتثال البنوك للقوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرفي.
4. الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة في عمليات البنوك.
5. الرغبة في حماية أموال المودعين والمساهمين وضمان استدامة القطاع المصرفي.
6. أهمية دراسة الممارسات الفضلى في مجال التدقيق البنكي والرقابة المصرفية.

**سادسا: منهج الدراسة**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاتباع المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات موضوع الدراسة، وتحليلها وتعبيرها من خلال أدوات مناسبة من بينها: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الإختلاف، الإنحدار المتعدد ويمكن تفصيل ذلك في الجانب التطبيقي.

**سابعا: حدود الدراسة**

- الحدود المكانية: لقد تم اختيار تطبيق هذه الدراسة في مؤسسة وكالة بدر– تبسة –؛
- الحدود الزمانية: لقد تم اختيار هذه الدراسة خلال السداسي الثاني 2023-2024؛
- الحدود الشرعية: اقتصرت هذه الدراسة على العاملين في الإدارة مؤسسة وكالة بدر– تبسة–.

# الفصل الأول:

## مدخل مفاهيمي للتدقيق

**تمهيد**

بسبب توسع نطاق التعاملات البنكية، وبعد الأزمات المتكررة على الصعيد الدولي أصبح من الضروري القيام بعملية التدقيق في البنوك، خاصة أنها تسعى إلى تقديم الأفضل في مجال عملها، ومن هذا المنطق يبرز دور المسؤولين في استخدام الوسائل التي تمكنهم من الكشف عن انحرافاتهم وأخطائهم وتقدير توقعاتهم في المستقبل، واستخدام تقنيات تدقيق الحسابات البنكية في الدول المتقدمة ساعد على إحراز تقدمها وتطورها، حيث أن الدول النامية لازالت متأخرة بشكل كبير مما أثر على اقتصادها، ويتطلب الأمر منها المزيد من الجهد للالتحاق بركب الدول المتقدمة، ولا يقتصر الأمر على الأهداف المحددة للتدقيق بل يتعلق أيضا بنطاقه و أهدافه، ومدى قدرته على ترشيد قرارات التمويل في تلك البنوك التي تستخدم التدقيق.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: ماهية التدقيق؛**

**المبحث الثاني: ماهية التدقيق البنكي؛**

**المبحث الثالث: الإطار التنظيمي للتدقيق البنكي.**

## المبحث الأول: ماهية التدقيق

في السنوات الأخيرة من الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة ولكن تبقى الأزمة المالية أكثر حساسية إذا تمس معظم المؤسسات وعلى أثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسييرية لها والتي يطلبها اقتصاد السوق، لذلك يجب معرفة نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تحقيق مردودية وربحية ولا يتحقق هذا إلا بالتدقيق.

### المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع وفيه ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات الموقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد أن كلمة تدقيقAuditingمشتقة من الكلمة اللاتينية Audireومعناها يستمع.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوقا باشيليو تحت عنوان Summa de Authmeticageometriaproportioni et proportionalitaعام 1494م فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق، فقد نشأت حاجة صاحب او أصحاب المشروع الى التأكد من الدقة المحاسبية للسجلات، ومطابقة ذلك للواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال، وما تضمنه ذلك من فصل بيت ملكية المشروع وإدارته، مما دعا المساهمين الى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بأجر عندهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

وقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581م حيث تأسست كلية Roxonati وكانت تتطلب 6 سنوات تمرينيه بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة، وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى الى تنظيم هذه المهنة، وقد كانت لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني، حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما انشات "جمعية المحاسبين القانونية "بأدنبرة عام 1854م بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قبل ذلك بكثير 1773م.

وقد جاء قانون الشركات عام 1862م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهنة التدقيق خطوات هامة الى الامام حيث يساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت جرائه، أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881م والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882م وألمانيا عام 1896م وكندا عام 1902م وأستراليا عام 1904م وفنلندا عام 1911م، وهكذا حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

وإن تطور المهنة في كل من البلدان آنفة الذكر مدين للسياسات المالية والضريبية فيها، وذلك لأن تطور السياسة المالية للدولة وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل قد أظهر نوعا جديدا من الرقابة هو الرقابة الضريبية، ومن أدواتها التدقيق الضريبي والذي خلق الحاجة إلى خدمات مدققي الحسابات، وكذلك فإن التوسع في ملكية الأسهم والسندات، وما استدعاه ذلك من انشاء الأسواق المالية، وسعا استعمال خدمات التدقيق والمدققين اللذين يستطيعون إظهار تقييم نتيجة أعمال الشركات ومراكزها المالية بحياد واستقلال.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية، عمان–الأردن، ص 3–7.

1-تعريف التدقيق: يعرف التدقيق على انه عبارة عن مهمة اصدار رأي مدعوم ومبرر عن حجم ومستوى التوافق ما بين حالة أو وضعية ما والإطار المرجعي الخاص بها[1]

التدقيق وبصورة رئيسية هو:

- فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبون الأمريكيون التدقيق بأنه؛ إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم، وبصورة موضوعية، الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[2]
- فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تطويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

ومما سبق يمكن تعريف التدقيق على أنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصاديه وذلك للتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المهتمين بذلك، ويرتكز التدقيق عموما على ثلاث محاور:

- **الفحص:** ويقصد به التأكد من صحة البيانات والسجلات وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

[1] عادل طلبة، **محاضرات التدقيق البنكي**، سنة ثانية ماستر، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، 2023-2024، ص 3-6.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنش، الطبعة 2، عمان، سنة 2004، ص 20.

- **التحقيق:** إمكانية الحكم على صلاحية الحسابات الختامية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة، ومركزها المالي عن دورة مالية.
- **التقرير:** بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم الى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.[1]

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، مرجع سابق، ص 21.

**المطلب الثاني: أهمية التدقيق**

تعود أهمية التدقيق إلى أنه وسيلة وليس غاية، حيث أهمية هذه الوسيلة تخدم عدة أطراف، تختلف هذه الأطراف المستفيدة من حيث أهميته.

1-**أهمية إدارة المشروع وأهمية الإدارة:** تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية بشكل أساسي في عمليات الرقابة والتخطيط سيعكس على إذ أنها سبب أنها لم تستفيد من أهمية التدقيق كوسيلة ركيزة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

2-**أهميته للملاك:** تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بياناتها لمعرفة الموقع المالي للمؤسسة ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم، لذلك الوحيد الذي ستزيد دعم قراراتهم الاستثمارية.

3-**أهميته للعميل:** حيث يعتبر التدقيق مصدرا أساسيا للحصول على المعلومات من خلال القوائم المالية من أجل الحصول على المعلومات من خلال القوائم المالية من أجل الحصول على القروض، كما يعتبر أساس للاستثمارات الإضافية عن طريق دلالة المركز المالي من جهته واساس لتحديد الضريبة والزكية من جهة أخرى، وبناء على ما يقدمه من فائدة في التنبؤ سيساعد على تفادي أوضاع السير المالي.[1]

4-**أهميته للدائنين والموردين:** يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقوم بتحليل قوة مركزها المالي لمعرفة القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان والتوسع فيه.

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، مرجع سابق، ص 21.

5-أهميته لبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: يستند عادة أصحاب قرار منح القروض من عدم ذلك، حيث أن رأي هذا الأخير يفصح عن قوة وصلاحية المركز المالي للمؤسسة.[1]

أهميته للهيئات الحكومية والاقتصاد: حيث يخدم الأطراف الحكومية كونه مرآة يعكس صورة المؤسسة الحقيقة، التي تساعدهم في وضع الاستراتيجية من جهة والمخطط من جهة أخرى، كما أنه يخدم المصالح الضريبية عن طريق حصولها على بيانات وكشوف ضريبية دقيقة مما يساعدها في تحديد الوعاء والربح الضريبي.

**المطلب الثالث: مبادئ التدقيق**

ويمكن تقسيمها الى قسمين:

**1-المبادئ المرتبطة بركن الفحص والتحقيق:** وهي كالتالي:

**أ- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتلة على كيانها وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الاثار من جهة أخرى.

**ب-مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن تشمل عملية الفحص جميع أهداف المؤسسة وكذلك جميع التقارير المالية بواسطة المؤسسة، مع مراعات الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

**ج-مبدأ الموضوعية في الفحص:** يشير هذا المبدأ الى ضرورة التقليل من التقدير الشخصي إلى اقصى حد ممكن أو التمييز الذاتي أثناء الفحص والتحقق وأخذ العملية بموضوعية تامة عن طريق الاستناد الى عدد كاف وقوي من أدلة وقرائن الاثبات التي تدعم المدقق.

[1] نوي شرف الدين، **دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحماية للقطاع البنكي الجزائري بالمقارنة مع اتفاقية بازل البنكية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي، جامعة احمد دراية، ادرار 2019-2020، ص 135.

**د-مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** يستوجب هذا المبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة، وذلك لما تحتويه من نظام القيادة والسلطة والتحفيز والاتصال والمشاركة وغيرها من السلوكيات الإنسانية في العمل.

**2-المبادئ المرتبطة بركن التقرير:** وهي:

**أ- مبدأ كفاية الاتصال:** يشير هذا المبدأ الى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقة تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

**ب- مبدأ الإفصاح:** يشير هذا المبدأ إلى مراعات أن يفصح المدقق من كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف ان وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

**ج- مبدأ السببية:** يلح هذا المبدأ الى مراعات أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.[1]

[1] شرف الدين، مرجع سابق، صص127-128.

## المبحث الثاني: ماهية التدقيق البنكي

يهدف التدقيق البنكي الى فحص وتقييم أداء السياسة الافتراضية والسياسة التفصيلية من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات التي من شأنها أن تعطي تعريفا واضحا على مستوى الأداء الذي وصل اليه البنك.

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق البنكي

- يعرف التدقيق البنكي على أنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، وبهذا نستطيع أن نقول إن التدقيق له فعاليتين في الشركات أو في مشاريع أخرى عن فحص وتحقيق وكتابة التقارير في قطاع العمل الموكل للمدقق. [1]
- مراجعة خارجية تقليدية تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسة الاقتصادية، فمراجعة الحسابات تبدي رأيا فنيا محايدا حول القوائم المالية السنوية وايضاحاتها المقدمة لها، ويهدف أيضا الى خدمة ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة مع البنك باعتباره وكيلا عنهم، وكذا التأكيد على الثقة والصدق في القوائم المالية السنوية ومدى تحقق معيار الإفصاح في القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة. [2]
- كما يعرف التدقيق البنكي على أنه:" مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل البنك تنشؤها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال البنك وحسابات العملاء، وفي التحقق من اتباع موظفي البنك للسياسات والخطط والمنشورات اللازم إدخالها عليها نتيجة الممارسات الفعلية والتطبيقات بالإضافة الى ذلك هو: فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك فحصا انتقاديا

[1] د.بوحفص رواني، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر والسنة ثالثة ليسانس محاسبة ومراجعة، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 16.

[2] د-طهراوي أسماء، **مطبوعة التدقيق البنكي**، موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2022-2023، ص 14.

منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك البنك في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله عن ربح وخسارة عن تلك الفترة وهو " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك بهدف الحفاظ على المركز المالي للمؤسسات المالية إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.[1]

**المطلب الثاني: أنواع التدقيق البنكي**

**1-تدقيق بنكي خارجي(L'auditexterne):** هو تدقيق يقوم به شخص مستقل عن إدارة البنك وينقسم الى الأنواع التالية:

- **تدقيق قانوني (Audit Légal):** هو تدقيق يفرضه القانون البنكي ويتمثل في أعمال المراجعة السنوية التي يقوم بها مدقق الحسابات ويقوم بهذه العملية المحاسب القانوني أو محافظ الحسابات.
- **تدقيق تعاقدي (Audit contractuelle):** هو تدقيق اختياري يدخل في إطار تحسين أداء البنك او متطلبات الدخول الى الأسواق المصرفية الدولية أو لمواجهة الأزمات المالية أو في إطار التصنيف الائتماني ويغلب عليه الاستشارة المصرفية.
- **خبرة قضائية (Expertise judiciaire):** هو تدقيق في إطار الجرائم البنكية ويعين من طرف المحكمة.
- **التدقيق الشرعي (L'audit Sharia):** جمع وتقيين الأدلة عن أنشطة البنك لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفأ ومستقل.

**2-تدقيق بنكي داخلي (L'audit interne):** وظيفة مستقلة تنشا داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإداريةمنها لمساعدة جميع المتعاملين فيه على انجاز

[1] د لطيفة بكوش، مطبوعة موجهة للسنة الثانية ماستر في العلوم الاقتصادية، ص 25-26.

الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد القدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك.[1]

**المطب الثالث: أهداف التدقيق البنكي**

من أهم أهدافه ما يلي:

- ✓ التأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها.
- ✓ تقييم الخطط والسياسات والاجراءات الموضوعية.
- ✓ المحافظة على أموال وموارد المنظمة من الاختلاس وسوء الاستخدام.
- ✓ التحقق من دقة البيانات المحاسبية.
- ✓ الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.[2]

**المبحث الثالث: الإطار التنظيمي للتدقيق البنكي**

التدقيق البنكي هو عملية مهمة للغاية لضمان سلامة وأمان عمليات البنوك يتم إجراؤه وفقًا لإطار تنظيمي محدد يهدف إلى حماية مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والمودعين والمقرضين والسلطات الرقابيةو يتكون الإطار التنظيمي للتدقيق البنكي من مجموعة من القوانين واللوائح والمعايير التي تحكم عمليات التدقيق في البنوك. تشمل هذه القواعد توجيهات حول كيفية إجراء عمليات التدقيق، ونطاقها، ومدى تواترها، وكذلك المؤهلات المطلوبة للمدققين.

[1] لطيفة بكوش،مرجع سابق ،ص 28-29

[2] ايمان مزري، **مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة La Badr وكالة تبسة 488، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي تبسة، 2018-2019، ص4.

كما تلعب الهيئات الرقابية مثل البنوك المركزية ومجالس المعايير المحاسبية دورًا رئيسيًا في وضع هذا الإطار التنظيمي وتحديثه باستمرار كما أن البنوك نفسها تضع سياساتها وإجراءاتها الداخلية للتدقيق بما يتماشى مع هذه القواعد.

ويهدف الإطار التنظيمي للتدقيق البنكي إلى ضمان جودة عمليات التدقيق واستقلالية المدققين، وكذلك الحفاظ على الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي وهو أمر حيوي لبناء الثقة في النظام المالي ككل.

**المطلب الأول: معايير التدقيق البنكي**

تلعب هذه المجموعة من المعايير دورا هاما في ضمان جودة ونزاهة عمليات التدقيق البنكي وضمان تحقيق أهداف التدقيق بشكل فعال، حيث يجب على البنوك والمدققين الالتزام باتباعها لضمان ان عملية التدقيق تتم بشكل صحيح وفعال وهي ممثلة في الجدول التالي:[1]

| | |
|---|---|
| معايير الاستقلال | 1-كفاية الموقع التنظيمي.<br>2-كفاية الموضوعية. |
| معايير الكفاية المهنية | 3-الحصول على الكفاية المهنية الفنية.<br>4-الحصول على المعرفة والمهارات والتدريب.<br>5-الالتزام بمعايير السلوك المهنية. |
| معايير العمل الميداني | 6-إمكانية الاعتماد على المعلومات.<br>7-الالتزام بالتخطيط والسياسات.<br>8-حماية الأصول. |
| معايير أداء وظيفة التدقيق البنكي | 9-التخطيط لكل عملية تدقيق.<br>10-فحص وتقييم المعلومات. |

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية القاهرة، 2005 ص 117.

| | |
|---|---|
| | 11-توصيل النتائج.<br>12-المتابعة. |
| معايير إدارة قسم التدقيق البنكي | 13 -توفير قائمة بالأهداف والسلطات.<br>14-توفير السياسات والإجراءات.<br>15-توفير برنامج الإدارة وتنمية الأفراد.<br>16-تنسيق الجهوديين. |

جدول يوضح معايير التدقيق البنكي-جدول رقم 1.[1]

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناء على عدة مراجع.

السيد احمد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 ص 149.

يتجلى لنا من خلال الجدول رقم 1-أن معايير التدقيق البنكي يمكن تقسيمها الى خمس اقسام أساسية، بدءا بمعايير الاستقلال ثم معايير الكفاءة المعنية والعمل الميداني، ثم معايير أداء وظيفة التدقيق البنكي وأخيرا معايير إدارة قسم التدقيق البنكي.

**المطلب الثاني: أدوات التدقيق البنكي**

تعتمد عملية التدقيق البنكي على استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المصممة لضمان فعالية وكفاءة هذه العملية الحيوية تشمل هذه الأدوات قوائم الاستقصاء والاستبيانات لجمع المعلومات، وبرامج التدقيق التي تحدد الإجراءات والاختبارات المطلوبة، وأوراق العمل لتوثيق الملاحظات والنتائج، وقوائم الفحص والرقابة للتحقق من الامتثال، وأنظمة برمجيات التدقيق المتخصصة، ونماذج تقييم المخاطر لتحديد المجالات عالية الخطورة، إلى جانب تقنيات التحليل الإحصائي مثل اختبارات العينات وتحليلات الانحراف و تعمل هذه الأدوات معًا بشكل منهجي لمساعدة

[1] مزري إيمان، مرجع سابق، ص 6.

المدققين البنكيين في التحقق من دقة البيانات المالية، وتقييم مدى الامتثال للوائح، وفحص كفاية الضوابط الداخلية في البنوك.

وتنقسم إلى:[1]

**أولا: الأدوات الوصفية:**

تنقسم إلى قسمين:

**1-السير الإحصائي:** هو أداة تسمح انطلاقا من عينة محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع محل الدراسة الى تعميم الصفقات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع ويتبع المدقق الداخلي عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:

أ- **تصور السير:** يقوم المدقق بتحقيق الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد المحقق أن يتحقق منها.

ب- **اختبار العينة:** نميز فيها نوعين من العينات:

- عينات إحصائية: وتستخدم فيها العينات العشوائية السير الترسبي.
- عينات غير إحصائية: يعتمد المدقق في اختيار العينة حسب حدسه الشخصي، الاعتماد على مؤهلاته وخبرته.

ت- استغلال نتائج التدقيق من خلا القيام بنوعين من التدقيق:

- تحليل كمي للنتائج: التأكد من التخطيط والانحرافات لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.
- تحليل نوعي للأخطاء والانحرافات: والتأكد فيها كانت تكرارية أم لا معتمدة.

**1-المقابلة:** يهدف المدقق من خلالها الى الحصول على مجموعة من المعلومات.

[1] مزري إيمان، مرجع سابق، ص 6.

**ثانيا: الأدوات الاستفهامية:** تتمثل فيما يلي:

1-**الملاحظة المادية:** منها الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق على ما هو موجود فعلا في الواقع.

2-**السرد:** تتميز بعض مراحل التدقيق بصعوبة وصفها، ويلجأ المدقق الى السرد لوصف النظام، وهناك سرد يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق وسرد يقوم به المدقق البنكي.

3-**المخطط الوظيفي:** يقوم المدقق البنكي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة ويعرض هذا المخطط مختلف الوظائف الى المؤسسة الى جانب الأشخاص المسؤولين عن القيام به.

4-**جدول تحليل الأعمال:** يستخدم هذا الجدول بتحليل الوظائف الى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص الفحص بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها.

5-**خرائط التدقيق:** تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية، ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل الى المستخدم النهائي.

6-**قوائم الاستقصاء:** وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة حيث يقوم المدقق بتوزيع القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها.

**ثالثا: منهجية وإجراءات التدقيق البنكي**

1-طريقة ومنهجية التدقيق البنكي: يمكن تلخيص منهجية التدقيق في الجدول الموالي:

| اسم المرحلة | الادراج التاريخي | الطريقة الموضوعية وأدوات المدقق | من ينجز المرحلة | منتوج التدقيق الناتج عن المرحلة. |
|---|---|---|---|---|
| مرحلة التخطيط الإجمالي **المتعدد** السنوات | من المفروض كل (3)، (4) أو (5) سنوات حسب معايير تخطيط البنك | – جرد المناطق التي لها مخاطر<br>– مصفوفة أوليات التدقيق.<br>– لائحة وسائل العمل الموجودة.<br>– القرار النهائي للمديرية العامة. | المسؤول الأول عن التدقيق مع لجنة التدقيق. | – مخطط التدقيق المتوسط المدى للبنك. |
| مرحلة تحضير المهمة | إجراء سابق للانطلاق لتحقيق المهمة | – تخصيص الوسائل وتعيين رئيس المهمة.<br>–اتصالات متعددة الأشكال مع المجال الذي سيتم تدقيقه.<br>– تأسيس برنامج المهمة. | مسؤول هيئة التدقيق مع رئيس المهمة | – برنامج المهمة.<br>– اصدار المهمة. |
| المرحلة الأولى: تقييم الرقابة الداخلية | أول مرحلة تبدأ بمجرد إتمام اصدار المهمة | – جمع البيانات.<br>– وصف الرقابة الداخلية | رئيس المهمة ورفيقه | – تحديد مجالات المراجعة المهمة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الموجودة.<br>– تقييم نظام الرقابة الداخلية (استمارة أسئلة حول الرقابة الداخلية).<br>– تحديد المراقبات الضرورية والفجوات | | – ملخص الرقابات الضرورية.<br>– سجل نقاط، ضعف المراقبات.<br>– سجل المراقبات، المعوضة. |
| المرحلة الثانية: المراجعة المهمة | على امتداد المرحلة (1) | – مراجعة مهمة من خلال: استعمال العينات.<br>– تحليل التقارير والمعطيات المتاحة.<br>– الملاحظات، التحقيقات. | رئيس المهمة وفريقه | – تحديد الأسباب، النتائج.<br>– نقاط الضعف وايضاح النقاط الإيجابية. |
| المرحلة الثالثة: تحرير التقرير | إتمام المرحلة (2) | – تحرير تقرير أولي.<br>– الاجتماع مع الهيئة المؤقتة.<br>– تحرير التقرير النهائي | رئيس المهمة وفريقه المسؤول عن التدقيق | – تقرير التدقيق. |

**المصدر**: حورية حمني آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منثوري قسنطينة 2005-2006 ص 116.

**ملاحظة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عملية التدقيق تمر بمراحل مختلفة بدءا من التخطيط الى الإدماج، ثم مرحلة تحضير مهمة التدقيق، حيث تعد هاتان المرحلتان بمثابة مرحلتين تمهيديتين لنشاط التدقيق، الرقابة ثم مرحلة المراجعة المهمة، وأخيرا مرحلة تحرير التقرير وتجدر الإشارة الى انه لكل مرحلة من هذه المراحل أدوات للقيام بها وأطراف مسؤولين عن تنفيذها وذلك خلال وقت محدد بحيث تقضي كل مرحلة عن طرح منتج معين وصولا الى التقرير النهائي لعملية التدقيق الداخلي.

**2-عمليات التدقيق البنكي:** تتمثل فيما يلي:

متابعة تنفيذ المخطط والسياسات المرسومة وتقييمها بغرض اكتشاف الضعف أو النقص في مختلف الأنظمة والإجراءات المتبعة.

التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر بغرض حماية أموال البنك.

التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها للتأكد من صحة البيانات والأرقام ومدى وملاءمتها للأغراض التي تستخدمها.

رفع الكفاءة عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات الموضوعية.**1**

**المطلب الثالث: الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية لعملية التدقيق البنكي:**

تسبق عملية التدقيق في البنوك التجارية إجراءات تمهيدية من الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل الشروع في الأعمال التفصيلية لهذه العملية.

[1] إيمان مزري، مرجع سابق، صص-7-8-9-10

**أولا: الإجراءات التمهيدية:** تتمثل بشكل عام في:

**– إجراءات الملف الدائم للبنك والذي يحتوي على البيانات والمستندات التالية:**

- عقد انشاء البنك.
- النظام الأساسي للبنك.
- دليل العمل الخاص بإدارات البنك وفروعه.
- الهيكل التنظيمي للبنك وفروعه.
- قائمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا واختصاصهم.
- بيان ينظم الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك مع التركيز على ما يلي: الدورة المستندية، دورة العمل لكل قسم من الأقسام، نظام ضبط حسابات الفروع مع المراسلين والبنوك التجارية، نظام ضبط حسابات الفروع فيما بينهم.
- دليل حسابات البنك.
- صورة من آخر ميزانية معتمدة.
- صور القرارات والمحاضر.
- صور ومحاضر الجمعيات العامة العادية وغير العادية.

– تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة وتقرير مدى سلامة هذه النظم وفعالية نظام التدقيق الداخلي ودرجة الاعتماد عليه.

– التحقق من مدى التزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل وتعليماته والتأكد من مدى كفايتها لتحقيق الرقابة على كافة الأعمال والتصرفات.

– دراسة النظم والسياسات المحاسبية المطبقة والتحقق من مدى مسايرتها للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي.

– دراسة برامج وتقارير التفتيش الداخلي على إدارات البنك وفروعه في السنتين الأخيرتين واستخلاص أهم الملاحظات التي وردت فيها.

– دراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت بالبنك وأسباب وقوعها والكشف وتفاديها مستقبلا عن التغيرات في نظام الرقابة الداخلية التي سهلت وقوعها.

**ثانيا: الأعمال التفصيلية:**

- تحديد فروع البنك التي سيتم القيام بعملية التدقيق فيها على أن تحدد هذه الفروع على أساس أكبر الفروع من حيث رقم الأعمال.
- اعتماد إجراءات الجرد بما في ذلك الحصول على نسخ إجراءات الجرد وتشكيل لجان الجرد وإعداد برنامج الإشراف على الجرد والذي يتضمن:

موجودات الخزينة من النقود المحلية والأجنبية.

- البضائع المرهونة للبنك على القروض الممنوحة للزبائن.
- الأوراق التجارية المخصومة وبرسم التحصيل.
- السلفيات الدائمة والمؤقتة.[1]
- الشيكات السياحية وخطابات الضمان الصادرة من البنك والأخرى المقدمة له.
- مستندات الشحن التي لم تسلم لأصحابها والمتعلقة بالاعتمادات المستندية.

- اعتماد أسلوب المصادقات في التحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة:

ويوضح بالبرنامج الحسابات التي سيتم ارسال مصادقات عنها والتاريخ الذي سيتخذ أساسا لهذه المصادقات وأن تعد المصادقات بواسطة البنك ويراجعها المدقق الذي يصدرها تحت إشرافه ومسؤولياته، وذلك لإثبات حقوق البنك قانونيا وموضوعيا.

وللمصادقات صور مختلفة:

– **المصادقات الإيجابية:** وهي المصادقات التي تبعث للمدين ويذكر فيها رصيد العميل، ويطلب فيها منهم الرد في حالة الموافقة أو عدم الموافقة على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.

– **المصادقات السلبية:** وهي المصادقات التي تبعث للمدين ويذكر فيها رصيد العميل، ويطلب فيها منهم الرد في حالة عدم الموافقة على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.

[1] طهراوي أسماء، مرجع سابق، صص 16-18.

-**المصادقات العمياء:** وهي المصادقات التي تبعث للموردين" الدائنين" ولا يذكر فيها رصيد العميل ويطلب المراجع في المصادقة إقرارا مكتوبا من الجهة المعنية بين جميع المعلومات المتعلقة بمديونية المؤسسة.

- التحقق من صحة جميع عمليات الجرد والتأكد من كل المستحقات والمقدمات أخذت بعين الاعتبار، وأن كافة مصروفات السنة المالية اعتمدت في حساب الأرباح والخسائر.
- التحقق أنه تم تكوين مؤونات كافية: لتغطية جميع الأعباء والخسائر المحتملة.
- فحص جميع العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك والتأكد من مطابقتها للأحكام والقوانين واللوائح والتعليمات والقواعد النقدية والبنكية المتبعة.
- فحص القروض المقدمة والتأكد من سلامة القرارات ومراعاتها للأصول البنكية والتعليمات وشروط منح القروض وكفاية الضمانات مع فحص أرصدة الزبائن الممنوحين لقروض بضمانات غير كافية وغير قادرين على الوفاء بها، وحصر التسويات التي تمت في هذا الشأن المتضمنة تنازل البنك عن جزأ من أصل الدين أو فوائده وما تم إعدامه من هذا القرض.
- التحقق من أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية.

**خلاصة الفصل الأول:**

يعد التدقيق البنكي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها او تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك.

# الفصل الثاني:

## الإطار النظري للتدقيق الداخلي في البنوك

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في البنوك

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لقي قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع تطور البنوك أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية إمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاطات الأخرى.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي للبنوك.**

**المبحث الثاني: الجوانب التشريعية والتنظيمية للتدقيق الداخلي.**

**المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لدى البنوك.**

## المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي للبنوك

يعتبر التدقيق الداخلي من العناصر التي توافق المؤسسات الاقتصادية، وعليه فإننا في هذا المبحث سنتطرق اليه:

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

**أولا: تعريف التدقيق الداخلي:** التدقيق الداخلي أداة من أدوات الإدارة للتأكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات الإدارية الموضوعة. والتدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، ويمكن تعريفه بأنه " مجموعة من أنظمة وأوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع، وفي التحقق من اتباع موظفي المشروعات للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الازم إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية القصوى، ويقوم بالتدقيق الداخلي موظفون من داخل المصرف مرتبطون بالسياسات العامة للإدارة، ومن أهم واجباتهم بيان مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة التقارير والبيانات المحاسبية ومطابقتها بالسياسات والنظم الموضوعة ومدى تقيد الموظفين بتطبيق المعلومات التي تضعها الإدارة وكفاية الأداء في الأقسام والإدارات المختلفة بالمصرف، ويقوم هؤلاء المدققون تقاريرهم إلى الإدارة المسؤولة التي يجب أن تقل عن مستوى المدير العام لمراعاة تحرر المدقق الداخلي من كل قسم أو أداة قد تؤثر على عمله حفاظا على استقلاله.[1]

[1] د-خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية عمان-الأردن، الطبعة الأولى،1998 ،ص125.

كما عرفه معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط مستقل تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة.[1]

**ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي:** تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري و التأمينى انما يهدف بالأساس الى إضافة القيمة للمؤسسة ووضعه كهدف أساسي واستراتيجي لوظيفي التدقيق الداخلي، وأشار المعهد الى ان إضافة القيمة تضمن خلال تحسين وزيادة فرص انجاز اهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر الى مستويات مقبولة، لذلك فان إضافة القيمة للمؤسسة تحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي، وتتحقق إضافة القيمة من خلال دعم قدرة ادارة التنظيم على تحقيق اهداف التنظيم الاستراتيجي وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في اطار من الاستقلال والموضوعية ومن بين الأسباب التي زادت من أهمية التدقيق الداخلي:

أ- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية، وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها انجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.

**المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي للبنوك**

لقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي من خلال زيادة أنشطة المؤسسة وتشغيلها، فكانت تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات وتقوم بإرسال الأفراد للتأكد من مدى اتباع تلك الإجراءات والسياسات، لحمايتها من أي انحراف، حيث يسعى التدقيق الى التأكد من صحة

[1] لطيفة بكوش، مرجع سابق، ص 47

البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حيث يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من التلاعب والضياع، وبصفة عامة يمكن تقسيم اهداف التدقيق الداخلي إلى هدفين هما هدف الحماية وهدف البناء موضحان في الشكل رقم 1.

الجدول رقم (02): أهداف التدقيق الداخلي.

| هدف الحماية | هدف البناء |
|---|---|
| حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة والأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسات الشركة والإجراءات المحاسبية، كذا نظام الضبط الداخلي، سجلات المؤسسة وقيمها وأنشطة التشغيل. | ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي الى تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول. |

المصدر: دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، فتحي رزقي السوافيري واحمد عبد المالك محمد، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص35(بتصرف).

إضافة الى هذه الأهداف يمكن ذكر أهداف أخرى للتدقيق الداخلي من بينها:

- ✓ التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.
- ✓ التحقق من مدى كفاءة وفاعلية الأداء داخل الأقسام داخل المشروع.

أ- كبر حجم المؤسسة وانتشارها جغرافيا، وكذا تعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها الى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن معالمهم لا تسمح لهم بانتظار حتى تدقيق

القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المؤسسات الى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية بطريقة آنية.

تحول التدقيق الاختياري الى أسلوب التدقيق الاختياري، حيث يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ومن المكونات الرئيسية لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة أكثر بوجود مدقق داخلي.

ب- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها، تزداد الحاجة الى بيانات موثوق لها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية لاسيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فان الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين: أولها معلومات من الإدارات التنفيذية، وثانيا معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.[1]

**المطلب الثالث: عمليات التدقيق الداخلي**

تنحصر عمليات التدقيق الداخلي في الآتي:

**1-متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها Evaluation:**

وذلك من أجل اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم أو الإجراءات والمستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين، وعلى سبيل المثال يجب أن يتعدى التدقيق الداخلي رؤية وضع الأشخاص الأمناء على الخزينة الى مراقبة طريقة التعامل بالنقدية والإجراءات المتبعة في القبض والصرف وفي جميع الحالات على المدقق الداخلي اطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2-التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر consorvation:

[1] عامر عائشة، قياس **مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات (DEA)**، دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير محاسبي وتدقيق جامعة أحمد دراية، أدرار،2017-2018 ص 86-87.

وذلك من اجل حماية أموال المشروع، وهذا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة احكام الرقابة علة العمليات النقدية وعمليات المخازن، وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، وتفادي الخسائر الناشئة من الإهمال او عدم الكفاية، ومن الأمثلة على ذلك خسائر التخزين غير السليم للمواد أو البضائع مما يعرضها للتلف، وتداول المواد في المصانع دون اخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها من الاختلاس وسوء الاستعمال وعدم مراعاة الاستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية...إلخ.

**3- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها vérification:**

ويتطلب هذا الأمر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستنديا وحسابيا وما شابه، للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها، كذلك على المدقق الداخلي أن يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط والمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الاستفادة منها في توجيه المشروع.

**3-رفع الكفاية عن طريق التدريب Training مع مراعات التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة complains:**

لاشك في ان إدارة التدقيق الداخلي بحكم المامها التام بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته اقدر من غيرها من الدوائر والاقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده، كذلك فان المدقق الداخلي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعاة مدى مشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الاخلال بها في أي مرحلة.

ويتضح من هذا كله ان وظائف التدقيق اشبه ما تكون بالخدمات الوقائية Protective لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك هي انشائيةconstructiveلأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للمشروع، ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية الرقابية وللتمشي والتطورات الحديثة.

## المبحث الثاني: الجوانب التشريعية والتنظيمية للتدقيق الداخلي

يشكل الإطار التشريعي والتنظيمي العمود الفقري الذي يحكم ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والشركات، حيث يتضمن مجموعة من القوانين واللوائح والمعايير الدولية التي تحدد متطلبات وإجراءات وواجبات عمل التدقيق الداخلي وتنظمها، إلى جانب اللوائح الرقابية الصادرة عن الهيئات المشرفة، وسياسات الشركات الداخلية المتوافقة مع هذا الإطار، فضلاً عن قواعد حوكمة الشركات التي تنظم علاقة إدارة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة وتحدد صلاحياتها، الأمر الذي يهدف إلى ضمان استقلالية التدقيق الداخلي واحترافيته وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات وحماية مصالح المساهمين والأطراف المعنية.

### المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

أصدر معهد المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي سنة 1993م، حيث تقسم هذه المعايير الى خمسة أقسام رئيسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي في أي تنظيم، وقد كان آخر تعديل لها في ديسمبر 2023، وشرع في العمل بها في جانفي2004، وتبوب هذه المعايير في مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** معايير السمات(الصفاتAttribut Standards) (سلسلة الألف) وتتناول خصائص الأفراد والمنظمات الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي.

**المجموعة الثانية:** (Performance Standards) (سلسلة الألفين) والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي.

فالمعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة الى المبادئ وتتألف من:

- تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دوليا على مستوى المؤسسات والأفراء على السواء.

- تفسيرات توضح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير.

كما يتمثل الغرض من المعايير في:

- توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
- توفير إطار مرجعي للأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
- إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.[1]

والإدارات، ولتحقيق هذين الهدفين فعلى المدقق الداخلي أن يقوم بالآتي:

- التأكد من صحة وسلامة العمليات واكتشاف الأخطاء.
- حماية أصول المشرع.[2]

**المطلب الثاني: إجراءات ومنهجية التدقيق الداخلي في البنوك**

لن تتغير إجراءات ومنهجية التدقيق في البنوك ؟؟؟ في المؤسسات الأخرى من ناحية الشكل زلكن طبيعة النشاط البنكي تملي على المدقق أن يأخذ ذلك في الحسبان عند القيام بإجراءاته التدقيقية.

**أولا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك:** تقوم إجراءات التدقيق في البنوك كما يلي:

[1] فضيلي سمية، **التدقيق البنكي اقتصاد نقدي وبنكي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر جامعة برج بوعريريج ص 80.

[2] الذهبي وردة، **التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات**، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير–جامعة أحمد دراية أدرار، 2016–2017 ص15–16.

**1- التحديد الواضح لأهداف الرقابة الداخلية:**

غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل إدارة البنك لأن درايتها من القروض تكون كافية لتحديد الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الحسن لنشاطها، ويتم تزويد الرقابة الداخلية بمجموع هذه الوسائل لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تأمين العمليات والأفراد والقيم وغير ذلك من موجودات البنك.
- الرفع من فعالية وتحسين الخدمات.
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

**2- استعمال دليل الإجراءات:**

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذ صحيح لها خاصة أن نشاط البنوك يتصف بدرجة عالية من المخاطرة، وهو الأمر الذي يستدعي توجيه الموظفين والأفراد الى تنفيذ العمليات الأقل درجة من ناحية المخاطرة، ولكن في الحياة العملية سنواجه حالتين أولها عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته، والحالة الأخرى تتمثل في إمكانية وجود دليل ولكنه غير قابل للاستغلال، ومن أجل ضمان فعالية الدليل لابد أن يتميز بما يلي:

- الوضوح والتدقيق والشمولية في مضمونه.
- أن يكون في متناول كل من له علاقة به.
- أن ينفذ بشكل دقيق ومحكم.
- أن ينفذ بشكل دقيق ومحكم.
- تحديث الدليل دوريا.

**1-إجراءات تدقيقية أخرى:** تتمثل فيما يلي:

- تقييم مدى تطبيق مبدأ الفصل بين الوظائف خاصة المصادقات على العمليات ذات المخاطرة الكبيرة.
- وجود نظام يقوم بتبرير وتفسير كل العمليات وبشكل مستمر.

- التأكد من استقلالية المدقق الداخلي نفسه لأنه يعتبر نوع رقابي للرقابة الداخلية، ومن أجل أن يكون المدقق مستقلا وفعالا في عمله لابد أن يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة المهنية الكافية في التدقيق من جهة والنشاط البنكي من جهة أخرى.
- تقييم كفاءة نظام المعلومات ومراقبة التسيير.
- تقييم مؤهلات وكفاءة الموظفين.
- وضع برنامج العمل الدائم وبرنامج العمل الدوري.
- تحديد المهام التدقيقية.
- تقييد كل الإجراءات التدقيقية في أوراق العمل.
- الخروج بتقارير دورية ونهائية.
- مناقشة التقارير مع الهيئات الإدارية المعنية.

**ثانيا: منهجية التدقيق الداخلي في البنوك:**

**1- التدقيق الداخلي لنظام القروض:** وتتم هذه العملية عبر ثلاث مراحل وهي:

**أ- المرحلة الأولى: تحضير المهمة:** تتضمن هذه العملية ما يلي:

- التعرف على التنظيم العام للقروض والموظفين.
- فهم مختلف الإجراءات للحصول على القروض.
- القيام بفحص تحليلي لنتائج نشاط القرض.
- تحديد مختف المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الإقراض.
- تحديد الأهداف وبرنامج التدقيق.
- تحضير استبانة الرقابة الداخلية بخصوص الإقراض.

**ب- المرحلة الثانية: تنفيذ عملية تدقيق القروض:** تشتمل على العمليات التالية:

- تحليل الإجراءات المرتبطة بالقروض عن طريق فحص الإجراء المحدد من قبل البنك بواسطة دليل الإجراءات أو مقابلة بعض المسؤولين لتحديد مدى قوة أو ضعف هذه

الإجراءات للمصادقة فقط على نقاط القوة بواسطة فحص عينة من القروض، كما يجب التأكد من أن الإجراءات للمصادقة فقط على نقاط القوة بواسطة فحص عينة من القروض، كما يجب التأكد من أن الإجراءات المطبقة من شأنها الكشف عن اكتمال عناصر القروض والتواريخ والأرقام المعمول بها.

- تقييم الرقابة الداخلية المختصة في مراقبة عمليات القروض وفق إجراءات الالتزامات وتسيير القروض العادية وتقييم فعالية نظام تقييم المخاطر المتعلقة بالقروض ومدى متانته لكشف الانحرافات، وصولا الى تقييم نظام حسابات القروض.
- مراقبة الحسابات وذلك بفحص الأخطار على القروض والفحص الحقيقي للحسابات واستعمال الحاسوب في التأكد من صحتها.
- تحديد أدوات العمل وعادة ما تتمثل في استجواب الرقابة الداخلية على مجمل العمليات التي تتعلق بالقروض.

**ج- المرحلة الثالثة: نهاية المهمة:** تقتصر هذه المرحلة على تكوين خلاصة الأعمال في تقرير أو ملف، حيث يجب أن يتضمن نقاط القوة والضعف للوقوف على متابعة الانحرافات عن طريق تصويب أوجه قصور الرقابة الداخلية التي عادة ما تكون السبب في ذلك.

**1-تدقيق قسم الودائع:** تنقسم الى ثلاثة مراحل هي:

**أ-المرحلة الأولى: التحضير لمهمة تدقيق قسم الودائع:** فيها يتم التعرف على قسم الودائع بالاطلاع على ما يلي:

- التعليمات التطبيقية لقسم الودائع.
- ملفات ووثائق فتح الحسابات وشروطها.
- ملفات وثائق القيود في حسابات الزبائن.
- تعليمات التوقيع في البنك.
- بطاقات نماذج تواقيع المفوضين بالسحب من حسابات العملاء.

- تعليمات قسم المحاسبة.

**ب- المرحلة الثانية: تدقيق أهم عمليات قسم الودائع:**

- القيام بإجراءات تدقيق الشيكات المعروفة ضمن حسابات الزبائن وذلك من خلال التأكد من استفائها للتواقيع المقررة ومدى تطابقها مع الأرشيف، كما يجب التحقق من صلاحية الشيك وأن الموظفين قاموا بكل ما يلزم حسب اللوائح والتعليمات السارية.
- القيام بإجراءات تدقيق حسابات الزبائن نفسها عن طريق التحقق من هوية الزبون مقارنة بالمستندات الأصلية، كما يجب تدقيق الاكتمال لعناصر العمليات والوقوف عن الأرصدة المدينة وتبيان سبب وجودها إن وجدت.
- تدقيق سجل استحقاق الودائع المربوطة لأجل وذلك بواسطة التأكد من البيانات المدونة في السجل لكل وديعة.
- التأكد من أن التسجيل المحاسبي يتم بشكل سليم.
- تقييم هيكل الودائع بإعادة حساب مجموعة من النسب كنسبة السيولة أو نسبة موارد الزبائن.
- تدقيق مراقبة الحسابات لأجل وسندات الصندوق وذلك باختيار عينة منها وعادة ما يقع ذلك على الحسابات التي تتجاوز أرقام او نسب معينة لمقارنة ملف فتح الحسابات ودفتر سندات الصندوق مع المحاسبة فيما يخص المبلغ ومعدل الفائدة وغير ذلك ومراقبة الحسابات وتسجيل الفوائد حتى تاريخ الانتهاء كما يجب مقارنة المعدلات المطبقة مع المعدلات المقررة من طرف البنك.
- تدقيق حسابات الادخار وذلك عن طريق التأكد من تطابق الحسابات للتشريع المعمول به، ومن جهة أخرى يجب التأكد من تضمين تكاليف الفوائد في نتيجة الدورة المالية.
- تدقيق عملية اقفال الحسابات عن طريق التأكد من تطابق الحسابات للتشريع المعمول به، ومن جهة أخرى يجب التأكد من تضمين تكاليف الفوائد في نتيجة الدورة المالية.

- تدقيق عملية اقفال الحسابات عن طريق التأكد من قيام الموظفين بعملهم وعدم وجود أي شطب أو محي في السجلات.

**جـ-المرحلة الثالثة: نهاية المهمة:** تقفل المهمة كسابقتها بتقرير يبين نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية للودائع لتعزيز نقاط القوة وتقويم ومتابعة نقاط الضعف، وذلك عن طريق مناقشته للهيئات المعنية.

**2-تدقيق عمليات الصندوق:** وتترتب هذه العملية على ثلاث مراحل:

**أ-المرحلة الأولى: التحضير للمهمة:** وفي هذه المرحلة يقوم المدقق بإعداد برنامجه لتدقيق هذا القسم، كما وجب عليه التعرف على الأنظمة والإجراءات والضوابط السارية من أجل تكوين صورة عن نشاط قسم عمليات الصندوق.

**ب- المرحلة الثانية: تنفيذ مهمة تدقيق عمليات الصندوق:** وفيه يقوم بما يلي:

- تدقيق توفر مقاييس الحماية، الأمن والأمان على هذا النوع من العمليات مثل التأكد من ضبط كاميرات المراقبة، كلمات المرور لكل مستخدم...الخ.
- فحص الموجودات من خلال جردها الحقيقي مع ما هو مقيد بالسجلات والدفاتر.
- تدقيق المستندات التبريرية لكل العمليات حتى تلك التي تنفذ خارج البنك بعد مواقيت اقفاله.
- تدقيق صندوق العملات الصعبة بإعادة جرده ومقارنته مع السجلات.

**جـ-المرحلة الثالثة: انهاء مهمة تدقيق عمليات الصندوق:**

يتم اقفال المهمة عن طريق كتابة تقرير عن وضعية الصندوق بالبنك، ويبين هذا التقرير نقاط القوة والضعف للرقابة المطبقة على عمليات الصندوق.

**3-تدقيق محفظة الأوراق المالية:**[1]

عند القيام بهذه العملية يقوم المدقق بالتأكد من:

[1] نوى شرف الدين، مرجع سابق ص151-156.

- ان الأرصدة الدفترية للأوراق المالية تعبر فعلا عن موجودات البنك من الأوراق المالية.
- انه تم تسجيل كل الفوائد والأرباح الناتجة عن تنازل البنك على أوراقه المالية.
- إتمام عمليات بيع او شراء الأوراق المالية وفق قرارات مجلس إدارة البنك او بتفويض منه.
- الإفصاح عن الأوراق المالية في البيانات المالية للبنك.
- منع سجلات البنك ومقارنتها مع اثبات البنك المركزي.
- التسجيل المحاسبي القانوني.
- من ملكية البنك للأوراق المالية.
- تحصيل وقبض سندات البنك كلها.
- وجود فهرس لعمليات البورصة وايرادات العملات الأجنبية.

4- **تدقيق رأس المال المدفوع:** عل المدقق فحص رصيد رأس المال المدفوع من طرف المساهمين والتأكد من صحة الرقم المصرح به في الدفاتر، كما يجب عليه أن يلاحظ أثناء تأدية مهمته بعد السنة الأولى من تأسيس البنك التغيرات الحاصلة على رأس المال المدفوع من زيادة أو نقصان وعليه التحري عن أسباب ذلك، حيث له:

- فحص الأسهم التي يقوم البنك بإصدارها ان كانت مطابقة للأسهم المكتوبة.
- احترام القوانين وأنظمة البنك عند اجراء أي تحويل، وإصدار شهادة للمساهمين الجدد لإلغاء القديمة.

**المطلب الثالث: تطبيقات عملية في مجال التدقيق الداخلي:**

**1- تدقيق أعمال قسم الودائع (بالعملة المحلية):**

**أ. مراجع تدقيق: Références**

- التعليمات التطبيقية لقسم الودائع.
- ملفات وثائق فتح الحسابات وشروطها وتعديلاتها.

- ملفات وثائق القيود في حسابات العملاء.
- بطاقات نماذج تواقيع المفوضين بالسحب من حسابات العملاء.
- تعليمات التواقيع في البنك.
- تعليمات قسم المحاسبة المركزية والمنهاج المحاسبي.

**ب. المستندات والبطاقات والسجلات والمفكرات التي يتوجب وجودها في القسم Vouchers:**

- مستند قبض للصندوق.
- مستند استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى.
- مستندات قيد محاسبة مدينة ودائنة.
- طلبات التحويل من الحسابات.
- الشيكات المسحوبة على البنك: وتمثل مستند قيد مدين على الساحب.
- شيكات المقاصة ويمثلها مستند قيد مصرفي مدين بمجموع قيمة الشيكات المقدمة للمقاصة.
- حسابات العملاء/ الأستاذ العام.
- حسابات الأستاذ العام.
- كشف الحركة اليومي.
- حوافظ القيود اليومية.
- كشف موافقة الحركة اليومي.
- الكشف اليومي بأرصدة الحسابات.
- مفكرة استحقاق الودائع المربوطة لآجال معينة من حيث قيمتها ومدتها وتعليمات العميل بشأن استحقاقها.
- سجل دفاتر الشيكات التي يتم تزويد العملاء بها.

**ج. إجراءات تدقيق بعض أعمال قسم الودائع: Deposit Audit Procedures**

**1. إجراءات تدقيق الشيكات المصروفة من حسابات العملاء وذلك للتأكد من:**

- استيفائها للتواقيع المقررة وفقا لشروط الحساب المتفق عليها مع العميل وكذلك التأكد من تطابق التواقيع المستوفاة مع نماذجها المحفوظة بقسم الودائع.
- تسلسل التظهيرات على كل شيك (ان وجدت).
- استيفاء توقيع او تواقيع الساحب على اية تصحيحات في الشيك (ان وجدت).
- تطابق قيمة الشيك بالأرقام مع الكلمات.
- الصاق الطوابع القانونية على الشيك وإلغائها حسب الأصول.
- عدم مضي المدة القانونية لصرف الشيك.
- استيفاء الخاتم الخاص بتدقيق كل من التواقيع وكفاية الرصيد وصلاحية الشيك للصرف مع وجود تواقيع الموظفين عن البنك الذين قاموا بتدقيق تلك البيانات.
- استيفاء خاتم" دفع نقدا" على الشيكات المدفوعة نقدا مع بيان تاريخ الدفع وملاحظة خاتم آلة امين الصندوق عليها او خاتم دفع بالمقاصة على الشيكات المدفوعة بالمقاصة مع بيان تاريخ الدفع او خاتم قيد بالحساب على الشيكات المقيدة بالحساب مع بيان تاريخ القيد.
- ملاحظة عدم صرف الشيك الا للمستفيد الأول ان كان يحمل عبارة " لا يصرف الا للمستفيد الأول" أو عدم صرف الشيك نقدا إذا كان يحمل عبارة" يقيد بالحساب".
- عدم وجود تعليمات مقبولة لدى البنك تقضي او يترتب عليها الامتناع عن دفع قيمة الشيك.
- ملاحظة عدم تظهير الشيك لمستفيد اخر اذا كتب عليه عبارة " ليس الأمر".
- تدوين البيانات الشخصية على الشيك للشيكات التي تصرف نقدا من واقع الوثائق المعتمدة لغاية اثبات الشخصية.

**2. إجراءات تدقيق حسابات العملاء:**

- التحقق من استيفاءها للبيانات المقررة على رأسها (اسم العميل، سعر الفائدة، رقم الحساب...إلخ).
- مراجعة ترحيل المستندات على الحسابات الخاصة بها من حيث المبالغ والترصيد.
- ملاحظة ان جميع أرصدة الحسابات دائنة وإذا ما وجد أي حساب مدين بتاريخ معين ان يتم تبيان سبب ذلك وهل هناك موافقة عن كشف الحساب وكيفية علاجه.

**3. تدقيق مفكرة استحقاق الودائع المربوطة لأجل:**

- التحقق من صحة البيانات المدونة في المفكرة لكل وديعة، استنادا لنسخة إشعار الفائدة القيد العائدة لكل منها والمحفوظة في المفكرة مع ملاحظة أن مدة الوديعة تبدأ من يوم الإيداع ولغاية اليوم السابق على تاريخ استحقاقها.
- التأكد من صحة تدوين تعليمات العملاء بشأن التصرف بودائعهم بتاريخ استحقاقها في حقل الملاحظات على المفكرة استنادا للوثائق المؤيدة لصحة تلك البيانات والمحفوظة في ملفات وثائق العملاء مع التأكد من أن القسم قد قام بطلب تعليمات العميل قبل أسبوع من تاريخ الاستحقاق لوديعته.
- مطابقة ارصدة الودائع القائمة بموجب المفكرة مع أرصدة الحسابات المقابلة في تاريخ معين.

**4. نماذج من ملاحظات التدقيق الواردة في بعض التقارير الموجهة الى قسم الودائع:**

- إجازة صرف الشيك الذي رقمه(000) في حافظة قيود يوم 0000 والبالغة قيمته 483/417 دينار على الرغم من نقص تواقيع المفوضين على الشيك توقيع من فئة (أ).
- إجازة صرف الشيك الذي رقمه(000) في حافظة قيود يوم 000 على الرغم من تقادم التاريخ.

- إجازة صرف الشيك الذي رقمه(000) في حافظة قيود يوم 0000 على الرغم من التصحيح في قيمة الشيك ودون التوقيع على التصحيح في قيمة الشيك ودون التوقيع على التصحيح من قبل المفوضين بالتوقيع.
- إجازة صرف الشيك رقم(000) في حافظة قيود يوم 000 على الرغم من توقيعه توقيعا واحدا من فئة (ج) بدلا من توقيعه بتوقيعين فئة (ج + ب) وفقا لشروط الحساب.
- تنفيذ طلب تحويل من حساب العميل رقم 000 بمبلغ 0000 دينار بتاريخ 000 على الرغم من أن طلب التحويل لا يحمل تواقيع المفوضين بالسحب من حساب العميل.[1]
- إجازة صرف الشيك رقم 00 في حافظة يوم 000 دون استيفاء الطوابع القانونية البالغة (300) فلس.
- إجازة صرف الشيك رقم 00 في حافظة يوم 000 بعد تجييره وذلك على الرغم من أن الشيك مختوم بخاتم " ليس لأمر"، أما الدائرة المعنية بهذا الخصوص فقد كانت الاتصال مع العملاء أصحاب العلاقة لاستدراك الملاحظات على الوثائق ذات العلاقة لاستدراك الملاحظات على الوثائق ذات العلاقة.

**المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لدى البنوك**

تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك عنصرًا أساسيًا لضمان سلامة وكفاءة العمليات المصرفية، وحماية أصول البنك، والتأكد من دقة السجلات المحاسبية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى منع ومنع الأخطاء والاحتيال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان موثوقية التقارير المالية و تشمل عناصر الرقابة الداخلية في البنوك بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة و يتم تصميم وتنفيذ هذه العناصر بشكل متكامل لتوفير ضمانات معقولة حول تحقيق أهداف البنك ذات الصلة.

[1] د-خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص144-147.

**المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية:**

**1- تعريف الرقابة الداخلية:** تمثل الرقابة مفهوم إداري، بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، والذي يتمثل في العناصر التالية: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، حيث تعتبر الرقابة بأنها وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة، فهي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن.

- **تعريفها حسب لجنة C O S O: [Committe of Sponsoring Organisation]** الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بالإدارة العليا وأفراد آخرين صممت لتحقيق الأهداف الخاصة بكفاءة وفاعلية الأداء مع التطابق والسياسات المقررة مدعومة بثقة في القوائم المالية.[1]
- **حسب لجنة Basel Committee:** والتي أصدرت سنة 1998 الإطار العام للرقابة الداخلية في البنوك قد اعتمدت في تحديد مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية على اثنا عشر مبدأ كالآتي:
  - **المبدأ الأول:** هيكل الرقابة.
  - **المبدأ الثاني:** علاقة الإدارة العليا بالرقابة الداخلية.
  - **المبدأ الثالث:** الإدارة العليا وتحديد معايير أخلاقية لممارسة الرقابة الداخلية.
  - **المبدأ الرابع:** نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر لتحقيق أهداف البنك المالية والمصرفية.
  - **المبدأ الخامس:** الرقابة الداخلية نشاط مستمر.
  - **المبدأ السادس:** الرقابة الداخلية واهمية تقسيم العمل.

[1] بوحفص رواني، **محاضرات في التدقيق البنكي**، قسم العلوم المالية والمحاسبة، سنة ثانية ماستر، جامعة غرداية 2019-2020، ص24.

- **المبدأ السابع:** الرقابة الداخلية ونظام المعلومات الفعال.
- **المبدأ الثامن:** نظام الرقابة الداخلية وقنوات الاتصال.
- **المبدأ التاسع:** توجيه تقارير المراجعة الداخلية.
- **المبدأ العاشر:**
- **المبدأ الحادي عشر:** تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- **المبدأ الثاني عشر:** تقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة السلطات الرقابية.

**كما عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيينCPA** : الرقابة الداخلية على أنها خطة لتنظيم الإجراءات اللازمة لحماية الأصول التي تمتلكها الوحدة ولحفظ السجلات والدفاتر المالية.[1]

**1- عوامل نشأة نظام الرقابة الداخلية:** إن فكرة نظام الرقابة الداخلية هي فكرة قديمة الا أن الاهتمام زاد بها بعد النصف الأول من القرن العشرين وهذا بسبب عدة عوامل نذكر منها:

أ. **كبر حجم المؤسسة:** فكبر حجم المؤسسة وتعدد العمليات التي تقوم بها راجع الى النمو الضخم في حجمها وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي وكل هذا أدى الى صعوبة الاتصال الشخصي في جدارة المؤسسة الشيء الذي أدى الى الاعتماد على وسائل في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية وتقسيم العمل وغيرها.

إضافة الى أن هناك عامل توزيع المسؤوليات والسلطات في الإدارات الفرعية وذلك بسبب التوسع الجغرافي للمؤسسات سواء داخل الوطن الواحد او بما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات.[2]

[1] شريفة لكبير، التدقيق الداخلي بين المتطلبات النظرية والتحديات العملية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أدرار، ص26.

[2] شريفة لكبير، مرجع سابق، ص 27.

**ب. طبيعة النشاط وتبعيته:** حيث تلعب طبيعة النشاط دورا هاما في مجال تحديد طبيعة نظام الرقابة الداخلية، فالنشاط التجاري يختلف عن النشاط الزراعي والخدمي.

كما أن مرور المشروع بعدة مراحل يتطلب نظام مراقبة خاصة لكل مرحلة.

**جـ- النظام والقوانين والتشريعات:** حيث تلعب النظم الداخلية في المشروع والقوانين والتشريعات الخاصة بالمشروع والعامة على مستوى القطاع أو الدولة دورا هاما في مجال تحديد طبيعة وإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة للمشروع.

**المطلب الثاني: متطلبات نظام الرقابة الداخلية:**

وتشمل ما يلي:

1. **التنظيم:** أي وضع خطة تنظيمية تحدد فيها الوظائف والمهام والمسؤوليات، مع ضرورة وضع كل فرد في المكان الذي يتناسب ومؤهلاته وخبراته، والفصل الكافي بين الوظائف وخصوصا فيما يتعلق بمن يقوم بترخيص العمليات واعتمادها، ومن يقوم بإعطاء أوامر الصرف، ومن يقوم بالصرف، ومن يقوم بتقييد العمليات ومسك الدفاتر المحاسبية.[1]
2. **الاعتماد على الأساليب والإجراءات (من، ماذا وكيف ينفذ):** هي كل التعليمات المكتوبة التي توضح من ينفذ العمليات، وكيفية تنفيذها، ومكان حفظها بعد التنفيذ.
3. **تصميم أساليب للضبط الداخلي:** أي رقابة تنفيذ المهام بطريقة مستمرة وذاتية، من خلال تطبيق مبدأ توزيع العمل داخل المؤسسة، وتحقيق الرقابة التلقائية.
4. **الإجراءات الوقائية:** وجود أدوات تساعد على حماية الأصول وأهمها:

- تحديد المسؤوليات على مختلف الأصول المادية.
- التفتيش المستمر للأصول المادية من خلال إجراء الجرد المادي.

[1] كيموش بلال، **محاضرات التدقيق البنكي**، اقتصاد نقدي وبنكي سنة ثانية ماستر جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019-2020 ص 21.

- الاهتمام بشروط ومعايير التخزين، والاهتمام بترتيب وتنظيم المخازن.
- التأمين المادي على أصول المؤسسة من خلال تقوية الحراسة، توفير أدوات مكافحة الحرائق، تحديد منافذ الدخول والخروج، توفير خزنة مؤمنة للنقديات.
- التأمين على المخاطر لدى شركات التأمين.

**5. وجود نظام اثبات فعال:**

- اعتماد المؤسسة على مجموعة مستندية تتوفر على كل مقومات إثبات العمليات.
- وجود مجموعة دفترية كاملة تسمح بتسجيل كل العمليات.
- وجود نظام مستقل للتدقيق الداخلي.

**المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية:**

يعد التدقيق الداخلي اخر حلقات الاجراءات الرقابة الداخلية، فبعد وضع انظمة الرقابة الداخلية والاجراءات الواجب اتباعها لابد من وجود اداة فعالة لتقييم هذه الانظمة ومدى فعاليتها وتحقيقها.

**1-الفرق بين نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:** يجب ان يكون المطابقات الاولية الدائمة لإجراءات الرقابة الداخلية موجودة في كل الوحدات العملياتية للتحقيق من صحة ونطاق العمليات والسير السليم للإجراءات بحيث يتعلق الأمر برقابة اولية مدمجة ضمن اشكال الرقابة الذاتية وبواسطة الهيكل الاداري المناسب هذه الرقابة تستلزم وجود طرق واساليب متناسقة لإحصاء النشاطات والمخاطر وتحديد نقاط الرقابة والاجراءات الاعلام بالنسبة للمستويات السلمية للإدارة العليا، حيث من الضروري القيام برقابة من الدرجة الثانية خاصة على مستوى التدقيق الداخلي حتى يتسنى تقييم مدى ملائمة العمليات واتباع المخاطر المتعلقة بها مقارنة بالصلاحيات الممنوحة، ويمكن استنتاج ان التدقيق الداخلي يمثل الرقابة الداخلية.

2-**اوجه التشابه بين نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:** يمكن اجمالي هذه الاوجه في ما يلي :

- **من حيث الهدف:** يهدف كلاهما إلى :حماية اصول المؤسسة .التأكد من دقة البيانات . التأكد من تطبيق السياسات والاجراءات .
- **من حيث نطاق العمل:** لا يقتصر عمل كلاهما على نشاط معين في المؤسسة بل جميع جوانب انشطة المؤسسة.
- **الاطراف المستفيدة:** المؤسسة ومجلس الادارة بشكل خاص.
- **توقيت الاداء :** تعتبر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي عمليتان مستمرتان داخل المؤسسة على مدار السنة.

**1-أوجه الاختلاف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:**

- **من حيث المفهوم:**

- **الرقابة الداخلية:** مجموعة من الاجراءات والوسائل والضمانات والطرق المحددة او المقررة من طرف الادارة وهذا لضمان التحكم الجيد في المؤسسة.
- **التدقيق الداخلي:** هو اداة ادارية لتقييم كيفية ممارسة افراد الادارة التنفيذية لأنظمة الرقابة.

- **من حيث القيام بالعمل :الرقابة الداخلية:** تقع على عاتق المؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية.

أما التدقيق الداخلي فيكون على عاتق مصلحة مستقلة عن باقي الوظائف معنية من طرف إدارة المؤسسة.

- **من حيث الاستقلالية:** تكون مصلحة التدقيق مستقلة عن باقي المصالح، أما الرقابة تقوم على عاتق كل مسؤول في مصلحة.
- **من حيث الإلزامية:** التدقيق الداخلي اختياري أما الرقابة الداخلية فهي ضرورية في كل مؤسسة.

يعتبر قسم التدقيق الداخلي مصلحة أما نظام الرقابة الداخلية فهو تقنية تخدم مجلس الإدارة.

# الفصل الثالث:

## الدراسة الميدانية بوكالة بدر

**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية. وكالة بدر**

تمهيد: بعد الانتهاء من الدراسة النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي وعلاقته بالبنوك التجارية واهم الدراسات السابقة التي مست الموضوع بشكل مباشر، واستنادا لمتطلبات الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 489، تم الاعتماد على تقديمين هما المقابلة الشخصية وملاحظة بسبب وملاءمتها لأهداف البحث وقدرتها على تقديم معلومات البحث من الميدان للإجابة عن تساؤلات البحث.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة بدر.

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة Badr

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة.

**1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr) (البنك الأم):**

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تلعب دورا فعالا في نجاح التنمية الاقتصادية، فهو يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز البنكي الجزائري.

1-1 **تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البنك الأم):** بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي الى المشاركة في القطاع الفلاحي وترقية العامل الريفية.[1]

[1] وثائق داخلية من الوكالة.

والذي أنشأ في 13 مارس 1982م طبقا للمرسوم الرئاسي 106/82 وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهو شركة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري موزعة على 2200 سهم بقيمة 1000000 للسهم الواحد في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح يحتضن في يومنا هذا 350 وكالة و31 مجموعة جهوية محلية، يشغل البنك حوالي 10000 عامل ما بين إطار وموظف.

ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

- بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.
- بنك التنمية الذي ينفذ المخططات وبرامج الفلاحة.
- مقر البنك هو الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش–ص.ب 54.4الجزائر.

**1-2 تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بعدة مراحل هي:

- مرحلة 1982–1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي والعمل على ترقية العلم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.
- مرحلة 1991–1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك: توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، الذي تربطه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة ادخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

**-1991:** تم الانخراط في نظام سويفت (Swift)لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

-**1992**: تم وضع نضامSibu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitementالى جانب تعميم استخدام الاعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

-**1993**: الانتهاء من ادخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

-**1994**: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

-**1996**: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية.

-**1998**: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).

* **مرحلة 2000-2004**: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برامج على مدى 5 سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة الى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج المطموح حقق نتائج هامة نذكرها فيما يلي:

-**عام** 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد على المعايير في مجال العمل المصرفي.

-**عام 2001**: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة بتقليص مدة مختلف العمليات المصرفية

تجاه الزبائن، الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assiseمع خدمات مشخصة.

-**عام 2002** : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

-**عام 2004 الى يمنا هذا:** كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف ادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، تتمثل في عملية نقل الشيك عبارة الصورة، بعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل الى 15 يوم أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا ليعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

**Les Guichets Automatiques Des Billets**

**المطلب الثاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر (وكالة ونزة 489):**

**-1: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة).**

هي مؤسسة مالية وطنية تابعة الى المديرية الجهوية للاستغلال تبسة، فتحت أبوابها بتاريخ 23-03-1983 الواقع مقرها سابقا بالحي المركزي، وقد تم فتح المقر الجديد بتاريخ 03-05-2015 بحي 6 ماي مقابل متوسطة هواري بومدين، تمتلك الوكالة مورد بشري هام يتمثل في 14 فرد بين موظفين وعمال أغلبهم يمتلكون شهادات عليا، يعمل البنك محل الدراسة بنظام المؤسسة العصرية (المنصة التجارية DCA).

**-2: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة):**

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام والمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- انتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تطوير شبكة معاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال اعمل المصرفي.

**3- اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة):**

ومن اهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية.[1]

[1]: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزة.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة):**

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ونزة).

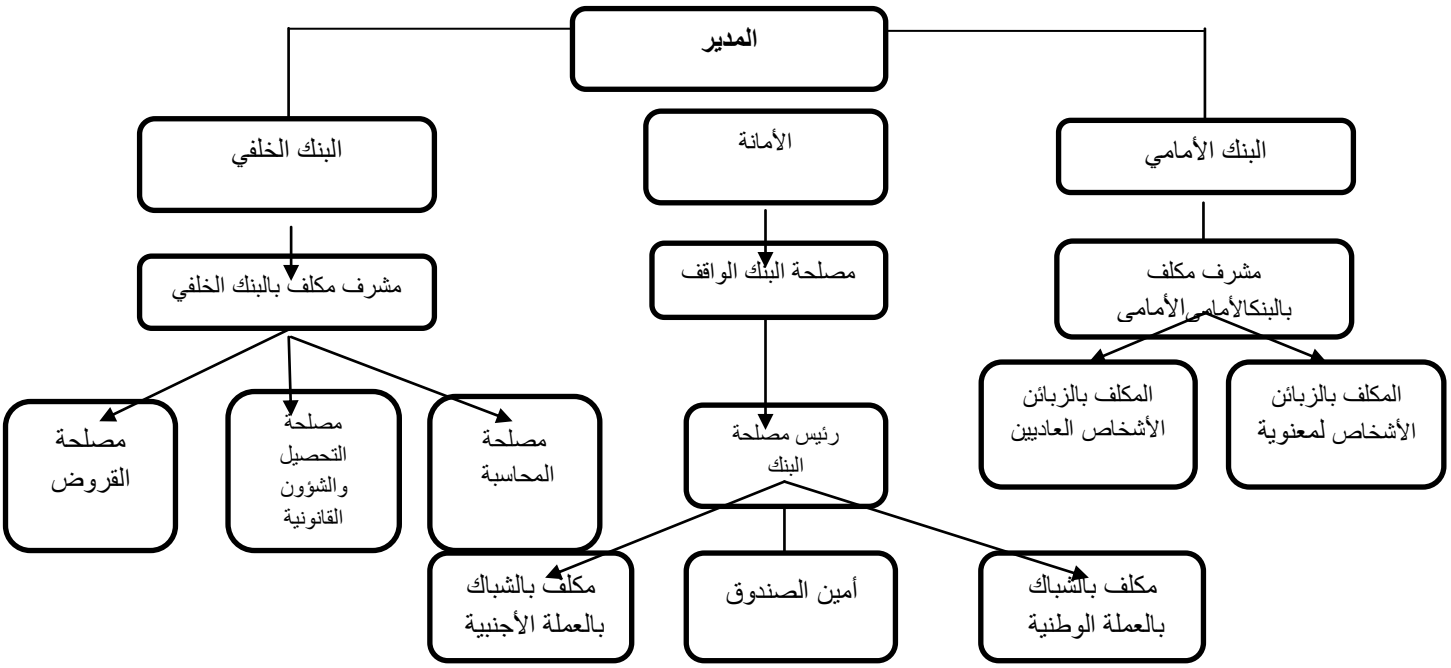

ينقسم الهيكل التنظيمي للبنك الى المصالح التالية:

1-**المديرية:** يرأس وكالة ونزة مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة " اذ يتولى تسيير برامج عمل البنك" ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو ما يسعى لتحقيق الربح للبنك.

2-**نيابة المدير:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات الأزمة لتسيير هياكل 18801 ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-**الأمانة العامة:** يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك والى البنك "بالإضافة الى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وارسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية" كما لا تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.[1]

4-**مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صور النقدية أي بيع وشراء او في شكل تحويلات، إضافة الى اعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون الى حساب المورد في الخارج.

5-**مصلحة الصندوق:** تعتبر أنشطة المصلحة التي تجسد التعامل اليومي بين وكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

أ- **فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للسحب.

ب- **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب الى اخر وهو تمويل مباشر.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزوة.

**6-غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين ان الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

**رقم الجدول (03):**يوضح عينة الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) وكالة ونزة 489.**المصدر:** من اعداد الطالب

| أفراد العينة | عدد الاستبيانات الموزعة | عدد الاستبيانات الصالحة |
|---|---|---|
| 28 | 28 | 28 |

**عينة الدراسة:** تم اختيار عينة قصدية من إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) حيث تم توزيع 28 استبيان على افراد عينة دراسة، نظرا لإلمامهم بموضوع الدراسة، ويمكن توزيع أفراد عينة الدراسة بشكل التالي:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه تم توزيع 28 استبيان على افراد العينة، وقد تم استرجاع كل استبيانات كونها صالحة لتحليل الدراسة واسترجاع النتائج.

**بيانات الشخصية:**

**1) الجنس:**

**الجدول رقم (04):** يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

| الجنس | عدد الافراد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أنثى | 14 | 50 |
| ذكر | 14 | 50 |
| المجموع | 28 | 100 |

**المصدر:** من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة كل من الذكور والاناث أفراد عينة الدراسة متساوية والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم (02):** يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

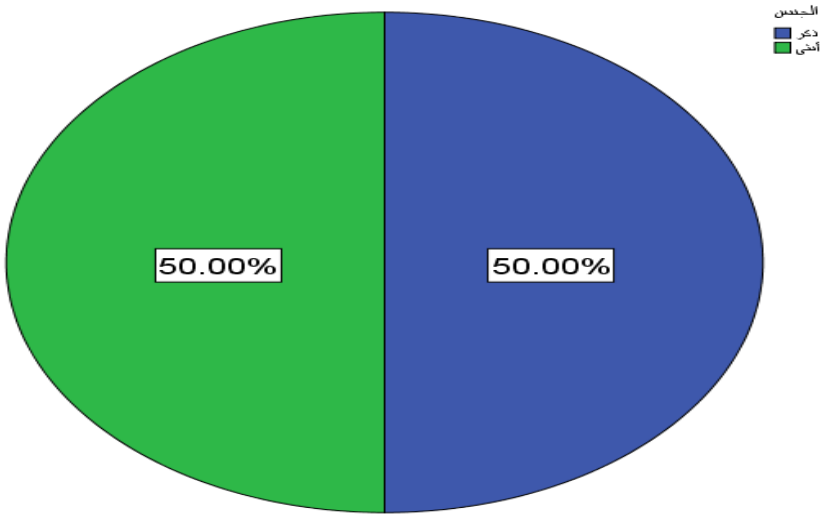


**المصدر:** من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

**العمر:**

**الجدول رقم (05):** يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

| العمر | عدد الافراد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| من 19 الى 30 سنة | 7 | 25 |
| من 31 الى 45 سنة | 17 | 60.7 |
| من 46 سنة فما فوق | | 14.3 |
| المجموع | 28 | 100 |

**المصدر:** من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة أكبر من إطارات افراد عينة دراسة يتراوح سنها ما بين 30 الى 45 سنه بنسبة 60.7% ثم تليها الفئة التي يتراوح سنها من 19 الى 30 سنه

بنسبة 25%، وأخيرا الفئة التي يفوق سنها 45 سنه في مرتبة الأخيرة بنسبة 14.3% والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم (03):** يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

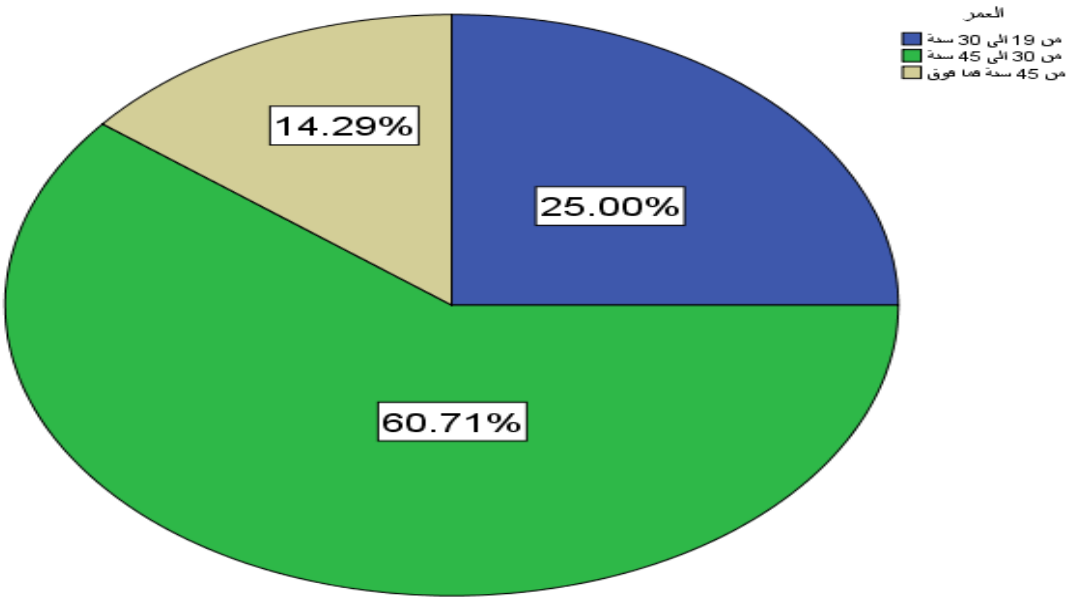


**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

**2) المستوى التعليمي:**

**الجدول رقم (06):** يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

| المستوى التعليمي | عدد الافراد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ثانوي | 0 | 0 |
| جامعي | 28 | 100 |
| المجموع | 28 | 100 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول الموالي نلاحظ ان كل اطارات افرد عينة الدراسة هيا ذات مستوى جامعي.

**أ- ثبات أداة الدراسة:**

من أجل التحقق من ثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل الثبات **ألفا كرونباخ**، ويكون مقبولا ابتدأ من 0.6، والثبات يعني أنه يوجد اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الدراسة لعدة مرات، وبعد تطبيق هذا المعامل في برنامج الSPSS كانت النتائج حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (07):** يمثل نتائج اختبار معامل الثبات (معامل ثبات الفاكرونباخ)

| المحور | العنوان | عدد الفقرات | معامل ألفاكرونباخ |
|---|---|---|---|
| المحور الاول | التدقيق الداخلي | 9 | 0.847 |
| المحور الثاني | الرقابة | 9 | 0.841 |
| المجموع | جميع الفقرات | 18 | 0.905 |

**المصدر:** من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الثابت لمتغيرات الدراسة مقبولة حيث حصل المحور الأول والثاني على نسبة مقدراها (84.7%)و (84.1%) على التوالي وهيا نسبة مقبولة كونها أكبر (60%)، وقد بلغ معامل الثبات لجميع الفقرات (90.5%) مما يدل على أن نتائج الاختبار جيدة وذات دلالة إحصائية، ومما يشير إلى علاقة ثبات وترابط قوي بين عبارات الاستبيان والوثوق في النتائج المتوصل إليها.

**ب- الصدق البنائي لمحاور الاستبيان:**

من خلال الجدول أدناه نحد أن معامل الارتباط بين المحور الاول والثاني والاستبيان ككل بلغت 0.934 و0.923على التوالي، وهذا ما يفسر وجود ارتباط قوي بين المحور الاول

والثاني والاستبيان ككل عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره.

**الجدول رقم (08):** الصدق البنائي لمحاور الدراسة

| | الرقم | عنوان المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| **المحور** | **1** | التدقيق الداخلي | **0.934** | **0.000** |
| | **2** | الرقابة | **0.923** | **0.000** |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

**ج- تفسير وتحليل محاور الدراسة:**

**الجدول رقم (09):** الحدود الدنيا والعليا لفئات المتوسط الحسابي.

| الدرجة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **المتوسط الحسابي** | [1.79 – 1.00] | [1.8 – 2.59] | [2.6 – 3.39] | [3.4 – 4.19] | [4.2 – 5.00] |

المصدر: من إعداد الطالب

❖ **تحليل الآراء لفقرات المحور الأول: التدقيق الداخلي**

لمعرفة التدقيق الداخلي في البنوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل عبارة من عبارات هذا المحور، من خلال حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (10):**تحليل آراء الفقرات أبعاد المحور الأول التدقيق الداخلي

| رقم العبارة | العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| **1** | يتمتع المدقق الداخلي بخبرة علمية وعملية تسمح له بممارسة نشاطه بكفاءة عالية. | 4.39 | 0.629 | 1 | موافق بشدة |
| **2** | القيام بالتقارير الدورية عن المهام والتدقيق في وقتها وأن تكون شاملة ونافعة | 4.29 | 0.713 | 2 | موافق بشدة |
| **3** | انجاز خطط محكمة وتوزيعها على المساعدين لتنفيذها ومتابعتها باستمرار | 3.89 | 0.916 | 3 | موافق |
| **البعد الاول" متطلبات المدقق الداخلي"** | | **4.19** | **0.548** | **1** | **موافق** |
| **4** | يعمل المدقق الداخلي على تقديم التقارير مباشرة الى المجلس أو الجهة التابعة له وأن يكون له قدرة على التواصل مباشرة معه | 4.04 | 0.962 | 2 | موافق |
| **5** | أن يكون مهام ونشاط المدقق الداخلي في البنك مستقل تماما عن العمليات التي يتم فيها التدقيق. | 4.11 | 0.786 | 1 | موافق |
| **6** | أن يكون هناك اتصال مباشر بانتظام بين المدقق الداخلي ومراقبي البنك المركزي. | 3.93 | 0.813 | 3 | موافق |
| **البعد الثاني" الانتماء الاداري الى قسم التدقيق"** | | **4.02** | **0.654** | **2** | **موافق** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **7** | يجب أن يعمل المدقق الداخلي بعيدا عن نقاط تضامن المصالح. | 4.25 | 1.076 | 1 | موافق بشدة |
| **8** | بإمكان المدقق الداخلي المبادرة بإبداء رأيه في بعض الامور بناء على طلب لجنه التدقيق أو مجلس الادارة دون أن يؤثر هذا الرأي على البرامج المخطط لها. | 3.54 | 1.105 | 2 | موافق |
| **9** | عدم التدخل في العمليات التنفيذية لباقي الاقسام وأن يلتزم بدوره المناط له | 3.00 | 1.361 | 3 | محايد |
| **البعد الثالث" نزاهة وشفافية المدقق الداخلي"** | | **3.60** | **0.895** | **3** | **موافق** |
| **المحور ككل** | | **3.93** | **0.638** | | **موافق** |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يظهر الجدول استجابات افراد العينة محل الدراسة نحو محاور التدقيق الداخلي حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور 3.93، كما تم تسجيل أكبر المتوسطات في محور المتطلبات المدقق الداخلي بقيمة 4.19 ثم يليها متوسط البعد الانتماء الإداري الى قسم التدقيق بقيمة 4.02 وأخيرا نزاهة وشفافية المدقق الداخلي بقيمة 3.60، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحرافات المعيارية أن هناك فروق ضعيفة في إجابات أفراد العينة، بمعنى إجاباتهم تتفق في مجملها، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لجميع الفقرات 0.638 مما يعني أن أفراد عينة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)لديها إجماع على أنه هناك تطبيق لتدقيق الداخلي بأبعاده ويمكن توضيح ذلك من خلال النتائج الآتية:

1) **استجابات أفراد العينة نحو البعد متطلبات المدقق الداخلي:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبارة رقم **01 هي الاولى من** حيث الاهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها

4.39 كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري ان هناك فروق ضعيفة في اجابات أفراد العينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.629، اما الاتجاه العام لهذا البعد فقد كان حول **موافق** بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري قدر ب0.54 مما يدل على أن هناك إجماع بين أفراد عينة الدراسة أن البنك يهتم بمتطلبات المدقق الداخلي اذ يمكن القول أن هذا البعد يساهم في ممارسة النشاط بكفاءة والقيام بالتقارير بشكل دوري ومستمر وانجاز الخطط المحكمة ومتابعتها بالاستمرار.

2) **استجابات أفراد العينة نحو البعد الانتماء الإداري إلى قسم التدقيق:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبارة رقم **05 هي الاولى من** حيث الاهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.11 كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري ان هناك فروق ضعيفة في اجابات أفراد العينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.786، اما الاتجاه العام لهذا البعد فقد كان حول **موافق** بمتوسط حسابي 4.02 وانحراف معياري قدر ب0.654 مما يدل على أن هناك إجماع بين أفراد عينة الدراسة أن البنك يهتم بالانتماء الاداري إلى قسم التدقيق، اذ يمكن القول أن هذا البعد يهتم بتقديم التقارير مباشرة الى المجلس او الجهة التابعة له بإضافة الى وجود اتصال مباشر ومنتظم بين المدقق الداخلي والبنك المركزي.

3) **استجابات أفراد العينة نحو البعد نزاهة وشفافية المدقق الداخلي:**نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبارة رقم **07 هي الاولى من** حيث الاهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.25 كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري ان هناك فروق ضعيفة جدا في اجابات أفراد العينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.076، اما الاتجاه العام لهذا البعد فقد كان حول **موافق** بمتوسط حسابي 3.60 وانحراف معياري قدر ب0.895 مما يدل على أن هناك إجماع بين أفراد عينة الدراسة أن البنك يهتم بنزاهة وشفافية المدقق الداخلي، اذ يمكن القول أن هذا البعد يهتم بعمل

المدقق الداخلي بعيدا عن نقاط تضامن المصالح و إبداء رأيه دون أن يؤثر ذلك على البرامج المخطط لها بإضافة إلى عدم التدخل في باقي الأقسام.

❖ **تحليل الآراء لفقرات المحور الثاني: الرقابة**

لمعرفة مدى الرقابة في البنوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل عبارة من عبارات هذا المحور، من خلال حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (11):**تحليل آراء الفقرات أبعاد المحور الثاني الرقابة

| رقم العبارة | العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى القبول |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العمل على تقديم توجيهات ونصائح عن الادارة عن الامور التي تتم داخل البنك | 4.04 | 1.261 | 7 | موافق |
| 2 | العمل على اعداد خطة سنوية والالتزام بها الادارة المخاطر العالية. | 3.93 | 0.858 | 8 | موافق |
| 3 | ان تكون مهام التدقيق في إطار برامج زمنية وجداول عملية محددة. | 4.07 | 0.940 | 6 | موافق |
| 4 | القيام بإعداد تقارير ورفعها للإدارة العليا. | 4.36 | 0.678 | 2 | موافق بشدة |
| 5 | السهر على تنمية الانظمة المساعدة في حل المشكلات منذ البداية | 4.14 | 0.651 | 5 | موافق |
| 6 | التركيز والتخصص في مهمات معينة وذلك بطلب من الادارة العليا خاصة في | 3.32 | 1.219 | 9 | موافق |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | العمليات التي تتطلب تحقيق مدقق | | | | |
| **7** | العمل على مدى الالزام بالطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن البنك. | 4.29 | 0.810 | 3 | موافق بشدة |
| **8** | العمل على تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الانشطة البنكية من خلال اعداد خطة تدقيق شاملة | 4.50 | 0.745 | 1 | موافق بشدة |
| **9** | العمل على تحقيق أداء أفضل للعمل البنكي من خلال مناقشة خطة التدقيق على مستوى مجلس الادارة. | 4.25 | 0.645 | 4 | موافق بشدة |
| **المحور ككل** | | **4.099** | **0.593** | | **موافق** |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يتضح من خلال الجدول (08) أن استجابات افراد العينة تتجه نحو مدى فعالية الرقابة في البنوك، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المجال 4.09، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحرافات المعيارية انه هناك فروق ضعيفة في اجابات افراد الدراسة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لكافة فقرات المجال 0.593 وبناء على نتائج المتوصل إليها يتضح أن هناك اجماع من طرف أفراد العينة على أنه هناك مستوى مقبول لمحور الرقابة في البنوك ويظهر ذلك من خلال إعداد خطة سنوية والالتزام بها وقيام بالتقارير ورفعها للإدارة العليا مما يساهم في ايجاد حلول للمشكلات منذ البداية بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الانشطة البنكية وبالتالي تحقيق أفضل أداء للعمل البنكي.

**أ. اختبار الفرضيات الدراسة:**

- **اختبار الفرضية الفرعية الاولى:** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لمتطلبات المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقر والمتغير التابع وذلك من خلال الجداول التالية:

**الجدول رقم (12):** تحليل الانحدار البسيط لبعد متطلبات المدقق الداخلي ومحور الرقابة

| النموذج Modele | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ R-deux | معامل التحديد المصحح R-deux ajuste | الاخطاء التفسيرية Erreue standard de Il'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.644 | 0.415 | 0.393 | 0.46255 |

**المصدر:** من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر ب 0.644 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين متطلبات المدقق الداخلي ومحور الرقابة، كما أن معامل التحديد بلغ 0.451 وهذا يعني أن البعد متطلبات المدقق الداخلي يفسر ما مقداره 41.5% من التغيرات التي تحدث في الرقابة على البنك في عينة الدراسة وباقي نسبة تفسرها عوامل أخرى.

**الجدول رقم(13):** تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الأولى.

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 3.952 | 1 | 3.952 | 18.417 | 0.000 |
| الخطأ | 5.563 | 26 | 0.214 | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع الكلي** | 9.515 | 27 | | | |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج ال SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمةF المحسوبة 18.417بمستوى دلالة (sig=0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (α = 0.05) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية وصلاحية النموذج.

**الجدول رقم (14)**: نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد متطلبات المدقق الداخلي.

| النموذج | المعاملات الغير معيارية Unstandardized Coefficients | | المعاملات المعيارية SandardizedCofficients | t | sig |
|---|---|---|---|---|---|
| | B معاملات المتغيرات | Std.Error الخطأ المعياري | Beta | | |
| الثابت (Constant) | 1.171 | 0.687 | | 1.705 | 0.1 |
| متطلبات المدقق الداخلي | 0.699 | 0.163 | 0.64 | 4.298 | 0.000 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط β: وذلك كما يلي:

- $\beta_0$= 1.171 ويفسر ذلك أن الرقابة على البنوك (المتغير التابع) تكون قيمته 1.171 في حالة عدم متطلبات المدقق الداخلي (المتغير المستقل).
- $\beta_1$ =0.699 وتشير هذه القيمة إلى ميل الانحدار أي أنه كلما زاد مستوى الاهتمام بمتطلبات المدقق الداخلي في البنوك عينة الدراسة بدرجة واحدة ويؤدي ذلك الى زيادة الرقابة على البنوك بقيمة 0.699.

ومنه تكون معادلة الانحدار لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 1.171 + 0.699X$

- كما يتضح من خلال الجدول أن قيمة Tستيودنت بلغت 4.298 بمستوى معنوية (sig=0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1$، التي تنص على وجود دور ايجابي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المدقق الداخلي والرقابة على البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية للانتماء الاداري الى قسم التدقيق والرقابة في البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقر والمتغير التابع وذلك من خلال الجداول التالية:

**الجدول رقم(15):** تحليل الانحدار البسيط لبعد الانتماء الإداري الى قسم التدقيق ومحور الرقابة.

| النموذج Modele | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ R−deux | معامل التحديد المصحح R−deux ajuste | الاخطاء التفسيرية Erreue standard de lestimation |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **1** | 0.605 | 0.366 | 0.342 | 0.4815 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر ب 0.605 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين الانتماء الإداري الى قسم التدقيق ومحور الرقابة، كما ان معامل التحديد بلغ 0.366 وهذا يعني أن البعد يفسر ما مقداره 36.6% من التغيرات التي تحدث في الرقابة على البنك في عينة الدراسة وباقي نسبة تفسرها عوامل أخرى.

**الجدول رقم (16):** تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الثانية.

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|
| **الانحدار** | 3.485 | 1 | 3.485 | 15.025 | 0.001 |
| **الخطأ** | 6.030 | 26 | 0.232 | | |
| **المجموع الكلي** | 9.515 | 27 | | | |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة F المحسوبة 15.025 بمستوى دلالة (sig=0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية وصلاحية النموذج.

**الجدول رقم (17):** نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد الانتماء الاداري الى قسم التدقيق.

| النموذج | المعاملات الغير معيارية Unstandardized | المعاملات المعيارية SandardizedCofficients | t | sig |
|---|---|---|---|---|

| | Coefficients | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | B معاملات المتغيرات | Std.Error الخطأ المعياري | Beta | | |
| الثابت(Constant) | 1.888 | 0.578 | | 3.268 | 0.003 |
| الانتماء الاداري الى قسم التدقيق | 0.55 | 0.142 | 0.605 | 3.876 | 0.001 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط β: وذلك كما يلي:

- $\beta_0$= 1.888 ويفسر ذلك أن الرقابة على البنوك (المتغير التابع) تكون قيمته 1.888 في حالة عدم الانتماء الاداري الى قسم التدقيق (المتغير المستقل).
- $\beta_1$ =0.55 وتشير هذه القيمة إلى ميل الانحدار أي أنه كلما زاد مستوى الاهتمام بالانتماء الاداري الى قسم التدقيق في البنوك عينة الدراسة بدرجة واحدة ويؤدي ذلك الى زيادة الرقابة على البنك بقيمة 0.55.

ومنه تكون معادلة الانحدار لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = \mathbf{1.888 + 0.55X}$

- كما يتضح من خلال الجدول أن قيمة Tستيودنت بلغت 3.876 بمستوى معنوية (sig=0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1$، التي تنص على وجود دور ايجابي وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية للانتماء الاداري الى قسم التدقيق والرقابة على البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لنزاهة وشفافية المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقر والمتغير التابع وذلك من خلال الجداول التالية:

**الجدول رقم (18):** تحليل الانحدار البسيط لبعد النزاهة وشفافية المدقق الداخلي ومحور الرقابة.

| النموذج Modele | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ R-deux | معامل التحديد المصحح R-deux ajuste | الاخطاء التفسيرية Erreue standard de l estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.719 | 0.516 | 0.498 | 0.4207 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر ب 0.719 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين نزاهة وشفافية المدقق الداخلي ومحور الرقابة على البنوك، كما ان معامل التحديد بلغ 0.516 وهذا يعني أن البعد يفسر ما مقداره 51.6% من التغيرات التي تحدث في الرقابة على البنك في عينة الدراسة وباقي نسبة تفسرها عوامل أخرى.

**الجدول رقم (19):** تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الثالثة.

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 4.913 | 1 | 4.913 | 27.756 | 0.000 |
| الخطأ | 4.60 | 26 | 0.177 | | |
| المجموع | 9.51 | 27 | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الكلي** | | | | | |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثالثة، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة F المحسوبة 27.756 بمستوى دلالة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية وصلاحية النموذج.

**الجدول رقم (19):**نتيجة تحليل الانحدار البسيط لبعد النزاهة وشفافية المدقق الداخلي.

| النموذج | المعاملات الغير معيارية Unstandardized Coefficients | | المعاملات المعيارية SandardizedCoffici ents | t | sig |
|---|---|---|---|---|---|
| | B معاملات المتغيرات | Std.Error الخطأ المعياري | Beta | | |
| الثابت (Constant) | 2.386 | 0.335 | | 7.12 7 | 0.000 |
| نزاهة وشفافية المدقق الداخلي | 0.477 | 0.90 | 0.719 | 5.26 8 | 0.000 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط β: وذلك كما يلي:

- $\beta_0$= 2.386 ويفسر ذلك أن الرقابة على البنوك (المتغير التابع) تكون قيمته 2.386 في حالة عدم نزاهة وشفافية المدقق الداخلي (المتغير المستقل).
- $\beta_1$ =0.477 وتشير هذه القيمة إلى ميل الانحدار أي أنه كلما زاد مستوى الاهتمام بنزاهة وشفافية المدقق الداخلي في البنوك عينة الدراسة بدرجة واحدة ويؤدي ذلك الى زيادة الرقابة على البنك بقيمة 0.477.

ومنه تكون معادلة الانحدار لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = \mathbf{2.386 + 0.477X}$

- كما يتضح من خلال الجدول أن قيمة Tستيودنت بلغت 5.268 بمستوى معنوية (sig=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1$، التي تنص على وجود دور ايجابي وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية للانتماء الاداري الى قسم التدقيق والرقابة على البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية:** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لأبعاد المعتمدة في التدقيق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال الجدول التالية:

**الجدول رقم (20):** تحليل نتائج الانحدار البسيط لمحور التدقيق الداخلي ومحور الرقابة على البنوك

| النموذج Modele | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ R−deux | معامل التحديد المصحح R− deux ajuste | الاخطاء التفسيرية Erreue standard de l estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.726 | 0.527 | 0.509 | 0.415 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر ب 0.726 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين التدقيق الداخلي ومحور الرقابة على البنوك، كما أن معامل التحديد بلغ 0.527 وهذا يعني أن التدقيق الداخلي يفسر ما مقداره 52.7% من التغيرات التي تحدث في الرقابة على البنك في عينة الدراسة وباقي نسبة تفسرها عوامل أخرى.

**الجدول رقم (21):** تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج الفرضية الرئيسية.

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|
| **الانحدار** | 5.016 | 1 | 5.016 | 28.988 | 0.000 |
| **الخطأ** | 4.499 | 26 | 0.173 | | |
| **المجموع الكلي** | 9.515 | 27 | | | |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة F المحسوبة 28.988 بمستوى دلالة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية وصلاحية النموذج.

**الجدول رقم (22):** نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمحور التدقيق الداخلي.

| النموذج | المعاملات الغير معيارية | المعاملات المعيارية SandardizedCofficien | t | sig |
|---|---|---|---|---|

| | Unstandardized Coefficients | | ts | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | B معاملات المتغيرات | Std.Error الخطأ المعياري | Beta | | |
| الثابت (Constant) | 1.444 | 0.499 | | 2.891 | 0.008 |
| | 0.675 | 0.125 | 0.726 | 5.384 | 0.000 |

**المصدر**: من طرف إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الSPSS

يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط β: وذلك كما يلي:

- $\beta_0$= 1.444 ويفسر ذلك أن الرقابة على البنوك (المتغير التابع) تكون قيمته 1.444 في حالة عدم التدقيق الداخلي (المتغير المستقل).
- $\beta_1$ =0.675 وتشير هذه القيمة إلى ميل الانحدار أي أنه كلما زاد مستوى الاهتمام التدقيق الداخلي في البنوك عينة الدراسة بدرجة واحدة ويؤدي ذلك الى زيادة الرقابة على البنك بقيمة 0.675.

ومنه تكون معادلة الانحدار لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 1.444 + 0.675X$

- كما يتضح من خلال الجدول أن قيمة Tستيودنت بلغت 5.384 بمستوى معنوية (sig=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1$، التي تنص على وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لأبعاد المعتمدة في التدقيق الداخلي والرقابة على البنك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

**نتائج الدراسة:**

- **نتائج الاحصائية:**

**1)** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لمتطلبات المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

**2)** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية للانتماء الاداري الى قسم التدقيق والرقابة في البنك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

**3)** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لنزاهة وشفافية المدقق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

**4)** وجود دور ايجابي ذو دلالة احصائية لأبعاد المعتمدة في التدقيق الداخلي والرقابة في البنك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

# الخاتمة

## الخاتمة

تعد عملية التدقيق البنكي حجر الزاوية في ضمان الرقابة الفعالة على البنوك والحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي. فمن خلال تقييم مدى امتثال البنوك للقوانين واللوائح، وفحص كفاية أنظمتها الداخلية للرقابة وإدارة المخاطر، والتحقق من دقة بياناتها المالية، تساهم عمليات التدقيق بشكل كبير في الكشف المبكر عن أي مخالفات أو ثغرات قد تعرض البنوك للمخاطر. وبالتالي، يعمل التدقيق البنكي كخط دفاع رئيسي لمنع الأزمات المالية والحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين في القطاع المصرفي. لذلك، فإن الاهتمام بالتدقيق البنكي وتعزيز دوره يُعد أمرًا حيويًا لضمان الاستقرار المالي والرقابة الفعالة على أداء البنوك وحمايتها من المخاطر المحتملة.

بناءً على النتائج الإحصائية المقدمة ، تتمثل نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- ✓ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى :وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المدقق الداخلي في الرقابة على البنك عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$)
- ✓ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية :وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للانتماء الإداري لقسم التدقيق في الرقابة على البنك عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$)
- ✓ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لنزاهة وشفافية المدقق الداخلي في الرقابة على البنك عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$)
- ✓ نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي المعتمدة (متطلبات المدقق الداخلي، الانتماء الإداري لقسم التدقيق، نزاهة وشفافية المدقق الداخلي) في الرقابة على البنك عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$) .

**مقترحات وتوصيات:**

بناءً على النتائج السابقة، يمكنني اقتراح بعض التوصيات والمقترحات الخاصة بتعزيز دور التدقيق الداخلي في الرقابة على البنوك:

1. تعزيز متطلبات المدقق الداخلي: ضرورة التأكيد على توفر المؤهلات والخبرات الكافية للمدققين الداخليين في البنوك، وتزويدهم بالتدريب المستمر لمواكبة التطورات في مجال التدقيق والرقابة المصرفية.

2. تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي: ضمان الانتماء الإداري المباشر لقسم التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وضمان حصوله على الموارد والصلاحيات الكافية لأداء مهامه بفعالية.

3. تعزيز نزاهة وشفافية المدققين الداخليين: وضع آليات لضمان حيادية وموضوعية المدققين الداخليين، وتشجيع الإفصاح والشفافية في عملهم، وتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاقيات المهنية داخل البنوك.

4. تطوير معايير التدقيق الداخلي: العمل على تحديث وتطوير معايير التدقيق الداخلي في البنوك بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال.

5. تعزيز التعاون والتنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي: تشجيع التواصل والتنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين للبنوك، لتبادل المعلومات والخبرات وتحقيق أقصى استفادة من عمليات التدقيق.

6. تطوير نظم الرقابة الداخلية في البنوك: الاستفادة من نتائج التدقيق الداخلي لتحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، بما يساهم في الحد من المخاطر والتعرض للأزمات المالية.

7. تعزيز دور الجهات الرقابية: زيادة دور الجهات الرقابية والإشرافية، مثل البنوك المركزية، في متابعة وتقييم أداء أنظمة التدقيق الداخلي في البنوك، وضمان امتثالها للمعايير والقوانين المعمول بها.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: الكتب**


- أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية القاهرة، 2005
- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 1998
- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية، عمان–الأردن.
- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنش، الطبعة 2، عمان، سنة 2004.


**ثانيا: المحاضرات:**


- بوحفص رواني، **محاضرات في التدقيق البنكي**، قسم العلوم المالية والمحاسبة، سنة ثانية ماستر، جامعة غرداية 2019–2020.
- بوحفص رواني، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر والسنة ثالثة ليسانس محاسبة ومراجعة، جامعة غرداية، 2019–2020 .
- طهراوي أسماء، **مطبوعة التدقيق البنكي**، موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2022–2023
- عادل طلبة، **محاضرات التدقيق البنكي**، سنة ثانية ماستر، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، 2023–2024.

- فضيلي سمية، **التدقيق البنكي اقتصاد نقدي وبنكي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر جامعة برج بوعريريج .
- لطيفة بكوش، مطبوعة موجهة للسنة الثانية ماستر في العلوم الاقتصادية.


**ثالثا: المذكرات:**


- ايمان مزري، **مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة La Badr وكالة تبسة 488، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي تبسة، 2018-2019.
- الذهبي وردة، **التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات**، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير-جامعة أحمد دراية أدرار، 2016-2017 .
- شريفة لكبير، التدقيق الداخلي بين المتطلبات النظرية والتحديات العملية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أدرار.
- عامر عائشة، قياس **مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات (DEA)**، دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير محاسبي وتدقيق جامعة أحمد دراية، أدرار،2017-2018 .

- كيموش بلال، **محاضرات التدقيق البنكي**، اقتصاد نقدي وبنكي سنة ثانية ماستر جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019-2020 .
- نوي شرف الدين، **دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحماية للقطاع البنكي الجزائري بالمقارنة مع اتفاقية بازل البنكية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي، جامعة احمد دراية، ادرار 2019-2020.

# الملاحق

**الملحق رقم01**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

# إتفاقية التربص

الرقم:...../2023

**المادة الاولى**: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة بنك الفلاحة للتنمية الريفية .489.

مقرها: الونـــزة ولايـــــة تبـسة

ممثلة من طرف: السيد: قلعي العربي الوظيفة: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونزة

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1-.. لـــوصـيـف تـــونس 2-.. فـــارس يـــوسف

**ماستر التخصص** : إقتصاد نقدي و بنكي

**عنوان المذكرة**: : التدقيق البنكي و دوره في الرقابة على البنوك ( دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الونزة)

الاستاذ المشرف : خـــــالـــــد براهـــــمي

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1-.....2-.....3.....

4.....5-.....

ليسانس التخصص :.....

عنوان تقرير التربص:.....

الاستاذ المشرف:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة

مصلحة القروض .

الفترة من: 2024/04/14 الى: 2024/04/28

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فللمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة تتعمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

ادارة المؤسسة المستقبلة

ادارة القسم

GUELAI Larbi
Directeur d'Agence

رئيس قسم العلوم الاقتصادية
د. شريط كمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

# إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص لليسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة) : ..... لوصيف تونس .....

المشرف على مذكرة التخرج ماستر / تقرير تربص لليسانس للسنة الجامعية : 2024/2023

## فئة لليسانس

| فريق العمل | الاختصاص | عنوان التقرير بالتفصيل |
|---|---|---|
| -1* | | |
| -2* | | |
| -3* | | |
| -4* | | |
| -5* | | |

## فئة الماستر

| فريق العمل | الاختصاص | عنوان التقرير بالتفصيل |
|---|---|---|
| -1* لوصيف تونس | علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي | التدقيق البنكي ودوره في الرقابة على البنوك - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وتزة - |
| -2* خارس يوسف | | |

أوفق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم: أ.د. براهمي خالد

الامضاء:

تاريخ الامضاء: 2024/05/23

الادارة

23 ماي 2024

**الجنس**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 14 | 50.0 | 50.0 | 50.0 |
| | أنثى | 14 | 50.0 | 50.0 | 100.0 |
| | Total | 28 | 100.0 | 100.0 | |

**العمر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | من 19 الى 30 سنة | 7 | 25.0 | 25.0 | 25.0 |
| | من 30 الى 45 سنة | 17 | 60.7 | 60.7 | 85.7 |
| | من 45 سنةفمافوق | 4 | 14.3 | 14.3 | 100.0 |
| | Total | 28 | 100.0 | 100.0 | |

**التعليمي_المستوى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | جامعي | 28 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .905 | 18 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .847 | 9 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .841 | 9 |

**Correlations**

| | | الاستبيانككل | م1 | م2 |
|---|---|---|---|---|
| الاستبيانككل | Pearson Correlation | 1 | .934** | .923** |
| | Sig. (2-tailed) | | .000 | .000 |
| | N | 28 | 28 | 28 |
| م1 | Pearson Correlation | .934** | 1 | .726** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | | .000 |
| | N | 28 | 28 | 28 |
| م2 | Pearson Correlation | .923** | .726** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | |
| | N | 28 | 28 | 28 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Statistics**

| | | يتمتعالمدققالداخليبخبرةعلميةوعمليةتسمحلهبممارسةنشاطهبكفاءةعالية. | القيامبالتقاريرالدوريةعنالمهاموالتدقيقفيوقتهاوأنتكونشاملةونافعة | انجازخططمحكمةوتوزيعهاعلىالمساعدينلتنفيذهاومتابعتهاباستمرار | يعملالمدققالداخليعلىتقديمالتقاريرمباشرةإلىالمجلسأوالجهةالتابعةلهوأنيكونلهقدرةعلىالتواصلمباشرةمعه | أنيكونمهامونشاطالمدققالداخليفيالبنكمستقلتماماًعنالعملياتالتيتمتدقيقها. | أنيكونهناكاتصالمباشربانتظاممبينالمدققالداخليومراقبيالبنكالمركزي. | يجبأنيعملالمدققالداخليبعيداًعنأنشطةتضاربمنالمصالح. | فاناالمدققالداخليالمبادرةبإبرأيهفيبعضالامورالتيتدخلضمنالجنهالتدقيقأومجلسالادارةوأنيؤثرهذاالرأيعلىالبرامجالمخططلها. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 | |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| Mean | | 4.39 | 4.29 | 3.89 | 4.04 | 4.11 | 3.93 | 4.25 | 3. |
| Std. Deviation | | .629 | .713 | .916 | .962 | .786 | .813 | 1.076 | 1.1 |

**Statistics**

| | | انتكونمهامالتدقيقفيإطاربرامجزمنيةوجداولعمليةمحددة. | القيامبإعدادتقاريرورفعهالىالادارةالعليا. | السهرعلىتنميةالانظمةالمساعدةفيحلالمشكلاتمنذالبدايةا | التركيزوالتخصصفيمهماتمعينةوذلكبطلبمنالادارةالعلياخاصةفيالعملياتالتيتتطلبتحقيقمدقق | العملعلىمدىالالزامبالطرقوالقواعدوالمبادئالصادرةعنالبنك. | العملعلىتقييمالمخاطرالمتعلقةبمختلفالانشطةالبنكيةمنخلالاعدادخطةتدقيقشاملة | العملعلىتحقيقأداءأفضلللعملالبنكيمنخلالمناقشةخطةالتدقيقعلىمستوىمجلسالادارة. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 | 28 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 4.07 | 4.36 | 4.14 | 3.32 | 4.29 | 4.50 | 4.25 |
| Std. Deviation | | .940 | .678 | .651 | 1.219 | .810 | .745 | .645 |

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .644[a] | .415 | .393 | .46255 |

a. Predictors: (Constant), متطلباتالمدققالداخلي

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 3.952 | 1 | 3.952 | 18.471 | .000[b] |
| | Residual | 5.563 | 26 | .214 | | |
| | Total | 9.515 | 27 | | | |

a. Dependent Variable: م2

b. Predictors: (Constant), متطلباتالمدققالداخلي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1.171 | .687 | | 1.705 | .100 |
| | متطلباتالمدققالداخلي | .699 | .163 | .644 | 4.298 | .000 |

a. Dependent Variable: م2

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .605[a] | .366 | .342 | .48158 |

a. Predictors: (Constant), الانتماءالاداريالقسمالتدقيق

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 3.485 | 1 | 3.485 | 15.025 | .001[b] |
| | Residual | 6.030 | 26 | .232 | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Total | 9.515 | 27 | | | |

a. Dependent Variable: م2

b. Predictors: (Constant), الانتماءالاداريالقسمالتدقيق

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1.888 | .578 | | 3.268 | .003 |
| | الانتماءالاداريالقسمالتدقيق | .550 | .142 | .605 | 3.876 | .001 |

a. Dependent Variable: م2

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .719[a] | .516 | .498 | .42071 |

a. Predictors: (Constant), نزاهةوشفافيةالمدققالداخلي

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.913 | 1 | 4.913 | 27.756 | .000[b] |
| | Residual | 4.602 | 26 | .177 | | |
| | Total | 9.515 | 27 | | | |

a. Dependent Variable: م2

b. Predictors: (Constant), نزاهةوشفافيةالمدققالداخلي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2.386 | .335 | | 7.127 | .000 |
| | نزاهةوشفافيةالمدققالداخلي | .477 | .090 | .719 | 5.268 | .000 |

a. Dependent Variable: م2

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .726[a] | .527 | .509 | .41597 |

a. Predictors: (Constant), م1

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 5.016 | 1 | 5.016 | 28.988 | .000[b] |
| | Residual | 4.499 | 26 | .173 | | |
| | Total | 9.515 | 27 | | | |

a. Dependent Variable: م2

b. Predictors: (Constant), م1

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1.444 | .499 | | 2.891 | .008 |
| | م1 | .675 | .125 | .726 | 5.384 | .000 |

a. Dependent Variable: م2